

د. صالح ياسر:

**الخصخصة و"الإصلاحات الاقتصادية"
خيبات العقيدة ورهانات الواقع**

**من الجرد الى المموس
بعض تجارب الخصخصة على الصعيد العالمي - أمريكا اللاتينية**

الحلقة السادسة

2018

أمريكا اللاتينية – المسيرة الصعبة للانتقال من الدكتاتورية الى الديمقراطية

يمثل نجاح مجتمعات أمريكا اللاتينية في الانتصار على الدكتاتوريات العسكرية، وتحقيق الانتقال الديمقراطي السلمي، تجربة نموذجية في مجال إنجاز التغيير الديمقراطي الهادئ. ولعله لا يشبهها في ذلك سوى مثال جنوب أفريقيا والقسم الأعظم من مجتمعات أوروبا الشرقية - في العهد الاشتراكي- وإن كانت هناك التمايزات بين هذه التجارب عديدة وملحوظة¹. علما أن العديد من هذه البلدان طبقت في تسعينات القرن العشرين برامج الإصلاح الهيكلي بإملاء من المؤسسات المالية والنقدية الدولية الرأسمالية (من خصصة وسياسات ليبرالية وانفتاح على السوق الرأسمالية العالمية)². وكانت تلك المؤسسات تراهن على ان تخرج تلك البلدان من عنق الزجاجة بفضل تحقيق "التوازنات الاقتصادية الكبرى" - الوصفة الأثيرة للمؤسسات المالية والنقدية الدولية الرأسمالية وفي مقدمتها صندوق النقد الدولي - بيد ان عقد الانفتاح الليبرالي أصبح يطلق عليه لـ "العشرية الضائعة"³.

لقد ناضلت الحركة الديمقراطية والحركة الثورية المسلحة - طويلاً- ضد النظم العسكرية الفاشية في أمريكا اللاتينية من أجل التغيير، وتعرضت لقمع وحشي خلف مئات الآلاف من الضحايا في مجموع أمريكا اللاتينية. غير أن أزمة الثورة المسلحة من جهة، وأزمة النظم الدكتاتورية من جهة ثانية، فرضتا على السلطة والمعارضة معا وقفا متبادلاً للأعمال المسلحة تنتقل به السلطة إلى المدنيين على قاعدة توافق يوقر ضمانات لطي صفحة حقبة الحكم العسكري. وبذلك، أحرزت هذه المجتمعات نجاحا ملحوظا - بعد تاريخ دموي رهيب- في كسب معركة الانتقال الديمقراطي بشكل سلمي في منطقة كانت المنافسة السياسية فيها لاتعرف معنى السلم!

ومع أنه لا يمكن استصغار شأن العامل الداخلي ودوره في تحقيق شروط الانتقال الديمقراطي، في بلدان أمريكا اللاتينية، إلا أنه لا يمكن تجاهل التأثير الفعال الذي مارسته سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه موضوع الانتقال الديمقراطي هذا في بلدان أمريكا الجنوبية والوسطى؛ فلقد كان لافتا جدا حرصها الكبير على أن يتم ذلك الانتقال سريعا، وأن يسلم الجيش السلطة إلى المدنيين، ثم كان حرصها أكبر على أن تسدي دعما وإسنادا للنخب الديمقراطية التي وصلت إلى السلطة عبر صناديق الاقتراع. يقود ذلك إلى سؤال حول ما يبدو وكأنه مفارقة في موقف الولايات المتحدة من جدلية الفاشية والديمقراطية في أمريكا اللاتينية. فما الذي تغير حتى أصبحت (واشنطن) شديدة العناية بتحقيق الديمقراطية في هذه البلدان بعد عقود طويلة من دعمها المادي والسياسي والعسكري للنظم الفاشية والدكتاتورية في وجه الحركة الديمقراطية واليسار والثورة المسلحة في هذه القارة؟! !

لا يمكن فهم هذه "المفارقة" إلا في ضوء ما حصل من متغيرات في النظام الدولي منذ النصف الثاني من ثمانينيات القرن العشرين، فغير - بالتالي- من خريطة التهديدات التي كان يفترض أن "يتعرض" لها الأمن القومي للولايات المتحدة. ذلك أن نهاية "الحرب الباردة"، ثم انهيار الاتحاد السوفييتي وتفكك المعسكر الاشتراكي، وقبلهما تراجع النفوذ السوفييتي في أمريكا اللاتينية، لم تعد تفرض الحاجة إلى ديكاتوريات عسكرية منبذة في كل العالم. وإذا ما أضفنا إلى ذلك أن العديد من النخب المعارضة التي

¹ لمزيد من التفاصيل حول خصائص الانتقال في أمريكا اللاتينية قارن: تيري لين وفيليب س. شميتز، "أساليب التحول في نظم الحكم في أمريكا اللاتينية وجنوب شرق أوروبا"، ترجمة أمال الكيلاني، *المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية* العدد 126، مايو 1991، القاهرة، مركز مطبوعات اليونيسكو؛ كذلك: فاطمة مساعد، "التحولات الديمقراطية في أمريكا اللاتينية: نماذج مختارة"، *مجلة دفاتر السياسة والقانون*، جامعة بغداد، عدد خاص، ابريل 2011؛ كذلك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المنتدى الدولي حول مسارات التحول الديمقراطي، "تقرير موجز حول التجارب الدولية، والدروس المستفادة، والطريق قداماً"، مصدر سابق؛ كذلك: عبد الإله بلقزيز، "أمريكا اللاتينية.. من الانتقال الديمقراطي إلى استقلال الإرادة". متاح على الإنترنت على الرابط التالي:

<http://www.alyaum.com/article/4017006>

² Gruszczak A., „Polityka Państw Ameryki Łacińskiej wobec kryzysu środkowoamerykańskiego, Wydawnictwo Adam Marszałek, Toruń 1996.

³ قارن: السيد ولد اباه، "ديمقراطية أمريكا اللاتينية اليسارية"، *الشرق الاوسط*، العدد 10566، 2 نوفمبر/2007.

ستصل إلى السلطة- في ما بعد- بالاقتراع هي في الأغلب نخب ليبرالية، لأدركنا لماذا لم تعد واشنطن تخشى من انتصار الديمقراطية في أمريكا اللاتينية!
ولابد من ملاحظة استدرابية هنا منعا لأي التباس وقوامها أن الذين وصلوا إلى السلطة، في بلدان أمريكا اللاتينية، منذ نحو ربع قرن ونيف لم يكونوا جميعهم ليبراليين، ومتوافقين مع السياسات الاقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية وإستراتيجيتها، أو مع سياساتها تجاه بلدانهم (مثال وصول هوغو تشافيز Hugo Chávez إلى السلطة في فنزويلا بالإنقلاب، أولاً، ثم بالاقتراع، ثانياً. ثم لم تلبث نخب يسارية أن تقاطرت على السلطة في بلدان عدة مثل البيرو والبرازيل والأرجنتين وتشيلي والسلفادور... إلخ).

المبحث الأول: "المعجزة التشيلية" – بين حقائق الواقع وأوهام العقيدة

في عام 1970 وعبر انتخابات رئاسية ديمقراطية فاز (سلفادور أليندي **Salvador Allende**)، قائد تحالف "الوحدة الشعبية"، وانطلاقاً من خلفيته الفكرية كديمقراطي واشتراكي سعى أليندي لإدخال إصلاحات تقدمية في تشيلي. فقد تم قبل كل شيء تامين تلك الفروع الصناعية التي كانت تعود ملكيتها للاحتكارات الأجنبية والمحلية ولكن عبر تعويضات عادلة. غير أن الاحتكارات الأمريكية لم تقبل بخسارة ممتلكاتها (شركاتها) التي كانت تدر عليها ارباحاً وفيرة. ومن المعروف انه وقبل حلف سلفادور أليندي اليمين الدستورية ليصبح رئيساً للجمهورية تم توقيع اتفاقية سرية بين ممثلي الشركة الدولية للهاتف والتلغراف (ITT) بموجبها تم انشاء لجنة للقضايا التشيلية. وقد اخذت هذه اللجنة على عاتقها مهمة الاطاحة بالرئيس المنتخب ديمقراطياً، أليندي وحكومة الوحدة الشعبية. وفي هذا اللجنة جرى التأسيس للتعاون مع المخابرات الأمريكية ووزارة الخارجية والرئيس الأمريكي حينذاك نيكسون، للقيام بكافة النشاطات المضرة بالاقتصاد الشيلي، كالتوقف عن منح الائتمانات، ومقاطعة البضائع التشيلية، وتمويل العمليات السياسية المناهضة لنظام أليندي وغير ذلك الكثير.

في 11 سبتمبر 1973 وقع انقلاب عسكري في تشيلي حيث قامت الطغمة العسكرية بقيادة الجنرال (أوغستو بينوشيه **Augusto Pinochet**) بالاطاحة بالرئيس المنتخب ديمقراطياً، الاشتراكي (سلفادور أليندي) وحكومة "الوحدة الشعبية"، حيث استشهد الرئيس أليندي وهو يقاتل الانقلابيين من القصر الرئاسي.

بنتيجة انقلاب الدكتاتور بينوشيه وطيلة سنوات حكمه قتل أو اغتيل 3200 شخص (وبشكل رئيسي في ملعبين في العاصمة سانتياغو)، كما تعرض للاعتقال حوالي 80 ألف شخص معظمهم كانوا ضحايا للارهاب والتعذيب (غالباً بالصدمات الكهربائية)، كما كان هناك الكثيرون ممن اجبروا على الهجرة الى الخارج تجنباً للملاحقة أو الاعتقال وما يرتبط به من آثار وقد بلغ عدد هؤلاء اكثر من 200 ألف شخص. هذا طبعاً إضافة الى اختفاء كثيرين في ظروف غامضة⁴. وقد كان هذا الانقلاب مدعوماً من الشركات الأمريكية ووكالة الاستخبارات المركزية CIA ووزير الخارجية الأمريكي آنذاك (هنري كيسنجر)⁵.

مارس النظام الدكتاتوري في شيلي بقيادة بينوشيه، عمليات خرق منظم لحقوق الإنسان⁶، وقد كانت حالة تشيلي تمثل نموذجاً للفشل الاجتماعي والسياسي. افتتح الانقلاب مهرجانه الدموي باقتحام قوات المشاه والدبابات للقصر الجمهوري ومن ثم مقتل الرئيس **سلفادور أليندي**، غير أن الانقلابيين لم يكتفوا بهذه الحملة البشعة ولا بقتل الرئيس بوحشية، بل تم كذلك حل جميع الأحزاب السياسية التي لا ترتبط بالنظام الانقلابي الجديد، وأيضاً تم تجميد النقابات العمالية ومواصلة اغتيال النشطاء السياسيين وقمع أي

⁴ لمزيد من التفاصيل قارن: Chilijski Pucz Pinocheta متاح على الانترنت على الرابط التالي:

<https://historiamniejznanaizapomniana.wordpress.com/2015/09/11/chilijski-pucz-pinocheta/>

⁵ قارن: ديفيد هارفي، "الوجيز في تاريخ النيو ليبرالية"، مصدر سابق، ص 14.

⁶ Wojciech Klewicz, "Proces pokazowy. Oskarżony Augusto Pinochet", Warszawa 2001, s. 66.

صوت يغرد خارج سرب الدكتاتورية ولا يخطر تحت رايات الليبرالية الجديدة وعقيدة العلاج بالصدمة. كما منعت الأنشطة السياسية والفكرية وتم مصادرة الكتب.

هذا مع العلم انه في عام 1980 تم اقرار "دستور" جديد للبلاد والذي أنشأ من خلاله (مجلس الأمن القومي) الذي استحوذت المؤسسة العسكرية فيه على أغلبية المقاعد وتحديد حد أدنى من الميزانية للقوات المسلحة ولا يستطيع رئيس الجمهورية عزل قيادات من الجيش الا بموافقة قائد القوات المسلحة الذي تم تحصينه من العزل لمدة 4 سنوات.

وبعبارة ادق: هكذا وبهذه الطريقة "الديمقراطية" تم خلق الظروف المثالية لتطور "السوق الحرة" ووضع عقيدة "العلاج بالصدمة" موضع التطبيق الفعلي !! وبذلك يمكن القول ان الانقلاب الذي وقع في 11 سبتمبر 1973 كان أول انتصار عالمي البعد لعقيدة "السوق الحرة".

كان الهدف الأساسي للسياسة الاقتصادية للطغمة العسكرية بقيادة بينوشيه هو "استعادة التوازن الاقتصادي المختل". وعلى هذا الطريق جرت عدة محاولات لتحقيق هذا الهدف عبر استعمال عدة استراتيجيات ولكن رافقها في نفس الوقت التطبيق التدريجي للبرلة الاقتصادية.

في البداية وخلال الفترة منذ وقوع الانقلاب في 1973/9/11 وحتى نيسان 1975، وفي مسعاها لمكافحة التضخم استخدمت السلطة الجديدة طريقة لينة نسبيا متخلية عن منهج العلاج بالصدمة مؤقتا. وهذا الخيار فرضته حقيقة التكاليف الاجتماعية التي ترافق عادة مثل هذا الخيار والتي قد لا يمكن ان تكون مقبولة من المجتمع. وارتباطا بهذه الحقيقة فإنه وخلال الفترة هذه تمت مواصلة السياسة النقدية التوسعية (والتي لم تكن تختلف كثيرا عن تلك التي كانت مطبقة خلال الفترة الاخيرة من حكم الرئيس سلفادور أليندي) مطبقة في نفس الوقت بعض التقييدات الضريبية الجمركية. ونتيجة لتطبيق سياسية انكماشية كان في مقدمة اهدافها تقليص جانب الانفاق في الموازنة الحكومية (رفع معظم الدعم، تقليص عدد الموظفين في الجهاز الحكومي، خصخصة المؤسسات الحكومية "الخاسرة") فقد تحقق تقليص العجز في الموازنة الحكومية من 30% من الناتج المحلي الاجمالي في عام 1973 الى 5.5% في عام 1975⁷.

غير ان النتائج المرافقة لهذه الوصفة لم ترض الانقلابيين. فقد انخفض معدل نمو الإنتاج الصناعي بحوالي 4%، كما ارتفعت معدلات البطالة. ولم تنجح السياسة النقدية المستخدمة في كبح جماح التضخم الذي كان قد بلغ عند مستوى 606% في عام 1973 وانخفض الى 360% في عام 1974 ليرتفع مجددا في عام 1975.

ملخص القول: ان الاقتصاد التشيلي وخلال هذه الفترة تحمل اعباء التكاليف المرتفعة الناجمة عن سياسة "الاستقرار الاقتصادي"، ولكنه لم يحقق أية منافع تكافئ هذه التكاليف، الامر الذي دفع حكومة الطغمة العسكرية الى انتهاج سياسة اقتصادية جديدة فلجأت الى منهج العلاج بالصدمة. وهكذا فان المخاوف الناجمة عن التكاليف الاجتماعية المرافقة لمثل هذه الخيارات "الارثودوكسية" حل محلها القناعة بانه في ظروف وجود حكم الطغمة العسكرية ومديات قمعها فانه بالإمكان وأد اية محاولة اعتراضية على هذا المنهج في مهدها. وهذا ما شكل الصدمة الثانية التي تمثلت فيما اطلق عليه تطبيق منهج "العلاج بالصدمة" في الاقتصاد التشيلي والتي تحتاج الى وقفة اوسع.

⁷ Elżbieta Skrzyszewska- Paczek, Doświadczenia Chile i Meksyko w stabilizacji makroekonomicznej i liberalizacji ekonomicznej, *Studia i analizy*, nr 5

المطلب الأول: تطبيق منهج العلاج بالصدمة.. أول تمرين بـ "الذخيرة الحية" في تشيلي !

تعلم (ميلتون فريدمان) استاذ الاقتصاد في جامعة شيكاغو، والمنحدر من عائلة مهاجرة من المجر، لأول مرة كيفية استغلال الصدمة بمنصف سبعينات القرن العشرين بعد الانقلاب الدموي في تشيلي الذي قاده (أوغستو بينوشيه Augusto Pinochet) وأطاح بالرئيس المنتخب (سلفادور أليندي Salvador Allende)، عندما استشار بينوشيه فريدمان في السياسات والبرامج الاقتصادية التي يتعين على تشيلي تطبيقها. كان التشيليون حينها مصدومين بعد انقلاب بينوشيه الدموي، كما كانت البلاد أيضا تعاني من التضخم الهائل. أشار فريدمان على بينوشيه بفرض تحول اقتصادي سريع الطلقات، يتضمن: خفض الضرائب، وتحرير التجارة، وخصخصة الخدمات، وخفض الإنفاق الاجتماعي، وتحرير الاقتصاد من أي رقابة للدولة، واطلاق آليات السوق.

وكان ذلك أشد "عملية تجميل" رأسمالي تمارس في أي مكان في العالم، وأصبحت تعرف باسم "ثورة مدرسة شيكاغو"، لأن الكثير من رجال الاقتصاد لدى بينوشيه كانوا قد درسوا على يدي فريدمان في جامعة شيكاغو. وقد تنبأ فريدمان بأن سرعة وفجائية وحجم التحولات الاقتصادية سوف تثير ردود فعل نفسية لدى الجمهور بحيث "تسهل اجراء التعديل". وقد ابتدع عبارة تصف هذا التكتيك المؤلم، وهي "معالجة الاقتصاد بالصدمة". وفي عشرات السنين التي تلت ذلك، عندما كانت الحكومات تفرض برامج كاسحة لتحرير السوق وخصخصة الاقتصاد، كانت المعالجة الكاملة و الفجائية بالصدمة، هي الاسلوب الذي تختاره. كذلك، كان التعذيب والقتل – بأيدي جلادي نظام بينوشيه في تشيلي وأثناء حكم الديكتاتورية العسكرية بالأرجنتين- وسيلة لكسر إرادة القوى المقاومة للسوق الحرة، ذلك التعذيب الذي كان يحق بأجساد من يعتبرون أميل من غيرهم الى اعتراض سبيل التحول الرأسمالي.

هكذا إذن في 11 سبتمبر/ أيلول 1973، وعندما كانت الدبابات تزحف في شوارع العاصمة التشيلية، سننباغو، وبينما كان القصر الرئاسي يحترق والرئيس التشيلي أليندي يرقد ميتاً، كانت هنالك مجموعة ممن يسمون "فتيان شيكاغو Chicago Boys" يصعدون الى السلطة، وهم رجال اقتصاد تشيليون كانوا قد اخذوا إلى جامعة شيكاغو ليدررسوا ضمن بعثة ممولة بالكامل من الحكومة الأمريكية كجزء من استراتيجيتها لمحاولة تحريك أمريكا اللاتينية نحو اليمين، بعد ان ظلت حتى ذلك الوقت تتحرك نحو اليسار. وهكذا كان ذلك برنامجاً مؤدجاً جداً وممولاً من قبل الحكومة الامريكية، وجزءاً مما دعاه وزير خارجية التشيلي الاسبق "مشروعاً لتحويل ايدولوجي مدروس"، أي أخذ هؤلاء الطلاب إلى تلك الكلية المتطرفة جدا في جامعة شيكاغو، وتشريبهم عقيدة صيغة من علم الاقتصاد كانت هامشية في الولايات المتحدة في ذلك الوقت، ثم إعادتهم إلى وطنهم كـ "محاربين عقائديين" حتى النخاع. وهكذا يمكن القول أن انقلاب العسكر في تشيلي بقيادة الجنرال بينوشيه كان أول تمرين بـ "الذخيرة الحية" لمهندسي العلاج بالصدمة.

وبالمقابل فان المثال التشيلي لم يكن الوحيد. فقد عرف التاريخ أمثلة كثيرة اخرى طُبقت خلالها هذه التقنية كما حدث مثلاً في بولندا بعد عام 1989، وروسيا و خلال أزمة الإقتصادات الآسيوية سنة 1997⁸، والتي مهدت الطريق لصندوق النقد الدولي لفرض مجموعة من البرامج الاقتصادية في المنطقة و التي بموجبها تمت عملية خصخصة عدد من الشركات المملوكة للدولة من خلال بيعها إلى بنوك غربية و شركات متعددة الجنسيات. ورغم ان العديد من هذه الدول كان "ديمقراطياً"، إلا أن تحولات السوق الحرة الجذرية لم تفرض فيها بطريقة ديمقراطية. بل على العكس تماماً، إذ وفر جو الأزمة الواسعة النطاق الذريعة اللازمة لنقض أمانى الناخبين وتسليم البلاد إلى "تكنوقراطيين" اقتصاديين. وايضا ما حصل في روسيا الاتحادية في العقد التاسع من القرن الماضي بعد سقوط الإتحاد السوفيتي، حيث قرر الرئيس

⁸ تحدثت بالتفصيل عن الازمة الآسيوية هذه وذلك في عمل مستقل آخر. لمزيد من التفاصيل قارن: دصالح ياسر حسن، "الاقتصاد السياسي للزمات الاقتصادية في التسق الرأسمالي العالمي – محاولة في فهم الجذور" مصدر سبق ذكره.

الروسي في حينه (بوريس يلتسين) في عام 1993 ارسال الدبابات لقصف مبنى البرلمان الروسي وحجز قادة المعارضة مما مهد السبيل أمام حركة الخصخصة الواسعة النطاق التي خلقت الاوليفارشيات المتحكمة سيئة الذكر في البلاد. وهكذا كان تطبيق الخصخصة في روسيا قد تم بالذخيرة الحية ونارها اللاهبة !!.

كما مكن "التسونامي" الذي ضرب سيريلانكا عام 2004 الحكومة السيريلانكية من التخلص من الصيادين الذي كانوا يشتغلون في الواجيات البحرية وقامت ببيع تلك الواجيات إلى المستثمرين في قطاع الفنادق. كما مكنت أحداث 11 سبتمبر 2001 الرئيس الأمريكي حينذاك (جورج دبليو بوش) من شن هجوم على العراق بهدف خلق نظام خاضع لنظام السوق الحرة، الذي حاول الترويج له الحاكم المدني لسلطة الاحتلال (بول بريمر) في العراق بعد احتلاله في عام 2003⁹. فقد تم تحت حراب قوات الاحتلال السعي الى تطبيق "استراتيجية الترويج" مع العلاج بالصدمة: خصخصة شاملة، وتحرير كامل للتجارة، وتقليص كبير لحجم الحكومة، وتدمير البنى التحتية .. الخ.

لقد عرفت العديد من البلدان المدينة والتي كانت تعيش أوضاعاً أزمومية منذرة بالانفجار سلسلة من الضغوطات والاعراض المتواصلة التي تهدف إلى إغراقها أكثر فأكثر في مستنقع العجز والمديونية حتى لا تجد ملاذاً لها سوى المؤسسات المالية والنقدية الدولية الرأسمالية التي لا تقرض ولا تساعد إلا وفقاً لشروطها الخاصة وبعد "إعادة هيكلة" الإقتصاد المحلي وفقاً لمتطلبات "النظام العالمي الجديد" القائم على الإنفتاح التام وآليات السوق الطليقة والتسليم بالإرتباط العضوي الكامل مع الخارج والذي تحكمه علاقات الانتاج الرأسمالية ويخضع لمنطقها.

لننظر الى الدول التي طبقت عقيدة العلاج بالصدمة وما حققته هذه العقيدة من "نجاحات" وإخفاقات، فليس هناك من دولة تم تطبيق هذه العقيدة المتطرفة على أرضها إلا وعانت من آثارها، ومن بينها: ارتفاع معدل البطالة وانخفاض معدل الأجور، وتفاقم الفقر والجريمة والاستقطاب الاجتماعي والأزمات الاقتصادية التي تسببها تلك السياسات.

وثمة لغز paradox لا بد من الإشارة إليه هنا ونقصد به أنه إذا كان هناك نجاح حققته هذه الوصفة في بعض البلدان متمثلاً في خفض معدل التضخم أو جذب الاستثمار أو رفع معدل النمو، إلا أن تلك الآثار الإيجابية لا تشعر بها الشعوب إذ عند انخفاض التضخم لوحظ أن ذلك يوازيه انخفاض في معدل الأجور، وزيادة معدل الاستثمار يوازيه استفادة شريحة قليلة أو ضئيلة من المجتمع من تلك الاستثمارات. أما عن معدلات التنمية التي تتحدث عنها الحكومات التي نفذت إستراتيجية الصدمة والتفاخر بارتفاع معدلات النمو الاقتصادي وزيادة الناتج القومي ففي الواقع أن تلك الأرقام لا تمت بصلة إلى الحقيقة، فأغلب المدخول العائد من عملية التنمية لم يصل إلى أيدي أغلب فئات المجتمع، بل وصل إلى شريحة ضيقة جداً من رجال الأعمال دون تحقيق أدنى استفادة من تلك العوائد لأغلبية السكان. إذا معدلات التنمية المرتفعة والناتج القومي المتنامي ما هي إلا سياسات دعائية لإثبات صحة الأفكار النيوليبرالية والغاية منها التغطية على حقيقة أن تلك السياسات هدفها صنع فئة صغيرة من الأثرياء مقابل أكثرية من الفقراء، بمعنى آخر الاشتغال الفعلي لمنطق قانون التراكم الرأسمالي الذي يقود، عادة، إلى تراكم الغنى في جهة وتراكم الفقر في جهة أخرى، أي أن الغنى يزداد غنى والفقير يزداد فقراً¹⁰.

وبالعودة الى المثال التشيلي فإنه كثيراً ما يجري الحديث في أوساط اليمين عن "النموذج المثالي" للسوق الحرة المطبق في هذا البلد و يلحون على ضرورة اعتبار ما جرى خلال فترة حكم الطغمة

⁹ لمزيد من التفاصيل حول المشروع الاقتصادي لسلطة الاحتلال قارن: دصالح ياسر، "عملية رفاهية العراق" بين الصخب الايديولوجي وحفانق الواقع الصارمة - ملاحظات أولية حول المشروع الاقتصادي لسلطة الاحتلال، جريدة "طريق الشعب"، العدد 22/السنة 68، 20-26 تموز 2003، الملحق الاقتصادي للعدد ذاته.

¹⁰ قارن: محمد نصير، "مصمّر ما بين عقيدة الصدمة.. والتوزيع العادل للثروة". متاح على الانترنت على الرابط التالي:

<http://www.sasapost.com/opinion/egypt-between-the-doctrine-of-shock-and-equitable-distribution-of-wealth>

العسكرية بقيادة الجنرال بينوشيت، بمثابة نموذج ينبغي اتباعه من طرف الآخرين. والمثير للانتباه أن كثيرين من هؤلاء ليس لديهم معرفة عميقة بما جرى هناك من عمليات اقتصادية بعد وقوع الانقلاب العسكري في تشيلي في 11/9/1973¹¹.

وبالعودة الى الجذور وهي مطلوبة لفهم هذه التجربة، أنه خلال سنوات الخمسينات وتحديدا في جامعة شيكاغو ولد في اوساط اقتصادي قسم العلوم الاقتصادية مذهب السوق الحرة الطليقة، وجرى التنظير له وتقديمه باعتباره نظاما اقتصاديا – نموذجا- قادرا حل مختلف المشاكل الاقتصادية التي تواجه أي بلد او مجتمع. وأشيع في حينه ان ظواهر كالتضخم، والعرض والطلب، او البطالة كلها ظواهر دائمة وثابتة وان السوق الحرة والطليقة قادرة على تحقيق "التوازن المثالي". وبحسب منظري هذه المقاربة وعلى رأسهم **ميلتون فريدمان**، فإن هذه الصيغة (السوق الحرة الطليقة) قادرة على تأمين الضبط الذاتي، وتحديد الكمية المثلى من المنتجات (العرض)، وباسعار ملائمة وشرائها من العاملين (الطلب)، في مستوى صفري للتضخم وفي اطار تشغيل كامل.

لقد اعلن انصار هذه العقيدة¹² ان **السبب الأساسي** للازمات الاقتصادية يكمن في ملكية الدولة للمؤسسات الاقتصادية، في حين ان الملكية الخاصة وحدها هي القادرة على تأمين التطور والانتعاش الاقتصادي. ومن هنا فإن واحدا من مطالب عقيدة السوق الحرة كان يتمثل في خصخصة كل شئ بدأ من الشركات الانتاجية والخدمية الكبرى، وكذلك المؤسسات التعليمية (التربوية) وانتهاء بالنظام التقاعدي.

خلال هذه الفترة بدأ **بينوشيه** في تطبيق سياسات اقتصادية نيوليبرالية بالاستعانة بخبراء أمريكيين وعلى رأسهم صقور مدرسة شيكاغو بقيادة **ميلتون فريدمان**¹³، وقام بإلغاء الحد الأدنى للأجور وابطال حقوق اتحاد العمال وخصخصة البنوك والمصانع. نتيجة هذه السياسات تنامت عمليات التهميش والاستقطاب الاجتماعي والشعور بالغياب التام للعدالة الاجتماعية.

حتى سنوات الثمانينات لم يكن الماركسيون وحدهم خصوم عقيدة "السوق الحرة" بل وكذلك ايديولوجيو انظمة الاقتصاد الراسمالي الفعلية: **الكينزيون** في الولايات المتحدة، **الاشتراكيون الديمقراطيون** في اوربا الغربية، و**انصار ما يسمى بـ "ايديولوجيا التنمية"** في بلدان "العالم الثالث".

فمن المعروف انه وفي الولايات المتحدة ومنذ فترة الازمة الاقتصادية الكبرى (1929 – 1933) تم تطبيق ما سمي بسياسة "الاتفاق الجديد New Deal" التي اعلنها الرئيس الأمريكي حينها فرانكلين روزفلت¹⁴. و نتيجة الظروف السائدة وما ارتبط بها من توازن للقوى آنذاك فقد كانت هذه السياسة عبارة عن "مساومة موفقة" بين الدولة والشركات والنقابات العمالية. في هذا البرنامج طبقت الاشغال العامة، الاستثمارات الحكومية والبرامج الاجتماعية، التي سمحت بمواجهة الازمة الاقتصادية الكبرى.

¹¹ لمزيد من التفاصيل قارن: Dziedzicz, *Reformy ekonomiczne: Chile 1973-1989*. متاح على الانترنت على الرابط التالي:

<http://portalliberalow.salon24.pl/120018.dziedzicz-reformy-ekonomiczne-chile-1973-1989>

¹² لمزيد من التفاصيل حول عقيدة العلاج بالصدمة قارن: نعمومي كلاين، "عقيدة الصدمة (صعود رأسمالية الكوارث)". ترجمة: نادين خوري، مصدر سبق ذكره.

¹³ لمزيد من التفاصيل حول هذه المدرسة ورموزها قارن: د.صالح ياسر حسن، **الاقتصاد السياسي للازمات الاقتصادية في النسق الراسمالي العالمي ... مصدر سابق**، ص 524 ولاحقا.

¹⁴ **الاتفاق الجديد (New Deal)** هي مجموعة من البرامج الاقتصادية التي أطلقت في الولايات المتحدة بين عامي 1933 و 1936. وتضمنت مراسيم رئاسية أو قوانين قام بإعدادها الكونغرس الأمريكي أثناء الفترة الرئاسية الأولى للرئيس فرانكلين روزفلت. جاءت تلك البرامج لمواجهة الكساد الكبير وتركزت على ما يسميه المؤرخون الألفات الثلاثة وهي: "الإغاثة والإنعاش والإصلاح". وتشير تلك النقاط الثلاث إلى إغاثة العاطلين والفقراء، وإنعاش الاقتصاد إلى مستوياته الطبيعية، وإصلاح النظام المالي لمنع حدوث الكساد مرة أخرى. لمزيد من التفاصيل قارن:

https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%81%D9%82%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%AF%D9%8A%D8%AF%D8%A9

ولأن قائد الانقلاب الجديد كان عسكرياً محترفاً ولا يفقه بالقضايا الاقتصادية فقد أولى مهمة تطبيق الوصفة النيوليبرالية إلى "فتيان شيكاغو" مانحاً إياهم ثقته التامة لتطبيق برنامجهم القاضي بإجراء "اصلاحات اقتصادية عميقة"، على وفق منطق عقيدة العلاج بالصدمة.

ومن المفيد الإشارة هنا إلى أن قصة اختيار أفراد هذه الجماعة تثير الاهتمام. فبحسب **ديفيد هارفي**، فإن الولايات المتحدة كانت تمول تدريب عدد من الاقتصاديين التشيليين في جامعة شيكاغو منذ خمسينيات القرن العشرين وذلك في إطار برنامج كان معمولاً به إبان "الحرب الباردة" يهدف إلى مناهضة وتحييد وكبح الميول اليسارية في أمريكا اللاتينية. فبات الاقتصاديون الذين تلقوا تدريباتهم في شيكاغو **الفئة المهيمنة** في جامعة سانتياغو الكاثوليكية الخاصة. وفي الأعوام الأولى من سبعينيات القرن العشرين (أي قبل الانقلاب) نظمت الصفوة من رجال الأعمال معارضتها لأليندي عبر جماعة عرفت باسم "نادي يوم الاثنين" وأسست لعلاقة عمل مع هؤلاء الاقتصاديين، وقدمت التمويل لأعمالهم من خلال معاهد البحوث. جاء بينوشيه بهؤلاء الاقتصاديين إلى الحكومة عام 1975 بعد تهميشه لمنافسه في السلطة الجنرال **غوستافو لي** Gustavo Leigh الذي كان من أنصار الاقتصادي المعروف **جون مينارد كينز** John Maynard Keynes¹⁵.

وعند انطلاق هذه العملية وخلال نصف السنة الأولى من وقوع الانقلاب جرت عمليات خصخصة واسعة في تشيلي شملت الجزء الأهم من الشركات الحكومية، والبنوك، وتم إزالة التعريفات الجمركية على الواردات وكذلك رفع الرقابة على الأسعار وتركها لآليات السوق الطليقة فهي الكفيلة بتضيقها وإعادة التوازن. وكان يفترض بهذه الإجراءات ووفقاً لآليات السوق أن تتكفل بتصفية التضخم ووتأثره العالية. غير أنه وبعد عام حقق التضخم وتيرة بلغت **375%**، وكان عندها أعلى مستوى على الصعيد العالمي. وبالمقابل حدثت عمليات افلاس واسعة للشركات المحلية التي لم تستطع الصمود أمام المنافسة الأجنبية. كما سجل انخفاض لمعدلات نمو الاقتصاد بلغت **15%**، وارتفعت البطالة من **3%** إلى **20%**. وقد فسر "فتيان شيكاغو" هذه النتائج غير المسرة قائلين أن المسؤول عن ذلك كله هي فترة الخمسين عاماً من التاميمات الحكومية! هكذا وبدون أن تترف أجفان "فتيان شيكاغو" ويقولون بحقيقة محدودة الخيار الذي راهنوا عليه نراهم لجنوا إلى تحميل الآخرين مسؤولية الأزمة. ومع ذلك ورغم هذه النتائج المخيبة واصل "فتيان شيكاغو" اصرارهم على تقليص الموازنة و تسريع "الاصلاحات"، وخصوصاً مواصلة الخصخصة "حتى النصر"!!

ولم يكتف الجنرال بينوشيه بما قام به "فتيان شيكاغو" من "اصلاحات اقتصادية" بل وجه الدعوة إلى الاب الروحي لـ "فتيان شيكاغو"، أي **ميلتون فريدمان** من أجل انقاذ الاقتصاد التشيلي. وعند قدومه دعا فريدمان إلى مواصلة عملية "العلاج بالصدمة" عبر تقليص آخر للانفاق الحكومي وبنسبة **25%** وخلال ستة شهور، وتطبيق تحرير التجارة بشكل كامل وتصفية أية عوائق تقف أمام ذلك. وبحسب **فريدمان**، ستؤدي هذه الخطوات إلى تحقيق "المعجزة الاقتصادية" خلال عدة شهور فقط، ومواجهة التضخم وكذلك البطالة.

وافق بينوشيه على هذه "الاقتراحات/المطالب" من دون أي تردد. هكذا حلت المدارس الخاصة محل المدارس الحكومية، وبدل العلاج الصحي المجاني تم اعتماد الخدمات الصحية المدفوعة الأجر. كما تم خصخصة رياض الأطفال والنظام التقاعدي ولم تسلم حتى المقابر من هذه الإجراءات.

قام برنامج "العلاج بالصدمة" على **التقليص الكبير** لعرض النقد والنفقات الحكومية، و**خصخصة** الخدمات الحكومية، و**فك ضبط** السوق، و**تحرير** (لبرلة) التجارة الخارجية. هذا مع العلم أن هذا البرنامج تم بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وأصبح شرطاً لمنح القروض إلى تشيلي.

¹⁵ قارن: ديفيد هارفي، "الوجيز في تاريخ النيوليبرالية..."، مصدر سابق، ص 15 - 16.

كانت النقاط الرئيسية في البرنامج الذي طرحه "فتيان مدرسة شيكاغو" (وحظي بدعم ومباركة صندوق النقد الدولي) قد تمثلت في الخصخصة الشاملة/الواسعة. فخلال الفترة 1974 – 1978 تمت اساسا اعادة خصخصة تلك المؤسسات التي كانت قد أمتها حكومة الوحدة الشعبية بقيادة الرئيس أليندي، وفي عام 1985 تمت خصخصة قطاع الاتصالات والطاقة والشركات ذات الاستخدام العام). كما تم انفتاح الاقتصاد التشيلي على العالم الخارجي (تخفيض راديكالي للتعريفات الجمركية، من 60% الى 10% كمتوسط)، واصلاح النظام الضريبي، والتحرير المالي، ووضع قواعد جديدة لسوق العمل، اصلاح نظام الخدمات الاجتماعية، ولا مركزية في اتخاذ القرارات في الاقتصاد¹⁶. كل هذا ساهم في تقليص حجم القطاع العام وتأثير الدولة (التي عادة ما ينظر اليها – وفق المقاربة النيوليبرالية - ليست سوى مجرد خفير !!)، وتوجيه الفائض الى القطاع الخاص وتطوير السوق الرأسمالية الخاصة، توسيع ضغط المنافسة وتحويل علاقات العمل¹⁷.

في عام 1975 تم تخفيض النفقات الحكومية بـ 27%¹⁸. بين عامي 1974 و 1978 انخفضت النفقات الحكومية من 25.8% من الناتج المحلي الاجمالي الى 19.7%. وارتباطا بالتصفية الفعلية لوزارات: الصحة، التربية، والبناء فانه وخلال الفترة ما بين 1974 و 1978 انخفضت العمالة في القطاع العام (الحكومي) من 360.2 الف شخص الى 299.3 الف شخص¹⁹. وخلال نفس الفترة انخفض عدد المؤسسات الحكومية من 507 الى 70²⁰.

وإضافة لذلك تم التخلي عن النظام التقاعدي المدار من قبل الدولة والذي كان قائما على التضامن بين القطاعات، وحل محله نظام الصناديق التقاعدية المدارة من طرف الشركات الخاصة، حيث المبالغ المتراكمة عن الاستقطاعات التقاعدية يتم توظيفها في الاسواق الرأسمالية العالمية بكل ما تحمله من مخاطر. وبموجب الصيغة الجديدة اصبح لكل مشارك في هذا النظام حساب خاص.

لقد جرت عملية الخصخصة في شيلي بشكل عاصف. فقد بدأت لتشمل المناجم، والبنوك، الثروة الزراعية والشركات الحكومية والخدمات الصحية وقطاع التربية.

وشينا فشيئا بدأت وتائر البطالة تنخفض من عام لآخر (حوالي 40%)، كما انخفضت وتائر التضخم. وفي ظروف سوق حرة كهذه كانت أكبر الشركات العالمية تنتظر مثل هذه الخطوة والتي بدأت بالاستثمار في شيلي وبكميات كبيرة.

وهكذا فان مجموعة الاقتصاديين التشيليين "فتيان مدرسة شيكاغو" التي أنهت دراستها في الولايات المتحدة، استفادوا من فرصة لا تعوض لكي يطبقوا عمليا افكارهم "الاصولية" وبدعم من الدكتاتور بينوشيه ونظامه والذي صعد الى السلطة عبر انقلاب دموي. هكذا تم ازاحة القوى المعارضة للايديولوجيا الديماغوجية للنيوليبرالية.

وفي عام 1980 انخفضت نفقات الموازنة بـ 25% خلال ستة اشهر وطبقت سياسة التجارة الحرة والذي وجب ان تحدث "المعجزة الاقتصادية" خلال ستة اشهر ومكافحة التضخم والبطالة.

خلاصة القول ان الانتعاش الفوري للاقتصاد التشيلي المتمثل بمعدلات النمو وتراكم رأس المال ومعدلات عائد الاستثمارات الأجنبية العالية لم يدم طويلاً، إذ سرعان ما انهار كل شيء بفعل أزمة ديون أمريكا اللاتينية عام 1982.

¹⁶ Op, cit, p. 73.

¹⁷ Op, cit.

¹⁸ Op, cit, p. 75.

¹⁹ Op, cit, p. 122.

²⁰ Op, cit, p. 77.

وبعد عشر سنوات من الحكم العسكري لتشيلى زادت الأزمة الاقتصادية وطأة ووصلت معدلات البطالة الى 30% وهو ما أدى الى نشوء بعض الحركات الاحتجاجية. وفي 11 أيار/مايو 1983 تمت الدعوة لإضراب عمالي بقيادة رئيس اتحاد نقابات العمال وقتها "رودولف سيغال" إلا ان التأهب العسكري ومحاصرة المناجم قد غيرا من مصير الدعوة لتتحول الى عصيان مدني لجميع شرائح الشعب ولم تقتصر على العمال فقط، وهو ما قد كان يوم بدء العصيان المدني المستمر. قام التشيليون بتنفيذ هذا الاحتجاج مرة كل شهر وتنظيم المظاهرات والمسيرات السلمية وقد تزايدت الاعداد في الشارع بشكل ملحوظ طوال عشرة أشهر حتى ظن المواطنون أنهم بذلك سيتمكنون من الإطاحة بالجنرال "بينوشيه". وقد قابلت السلطة هذه المظاهرات السلمية بأسلوب قمعي دموي.

في عام 1988 كان موعد الاستفتاء لتجديد فترة رئاسة "بينوشيه" و قد استغلت المعارضة هذه الفرصة للحشد للتوصيت بـ (لا) و الضغط على النظام لمحاولة الحصول على ضمانات كافية للتأكد من صحة الاستفتاء. وأصدرت الحكومة قانونا جديدا للانتخابات يسمح لأي حزب يجمع 35 ألف توقيع أن يكون له مراقبين أثناء عملية الاقتراع ويمنح 15 دقيقة كل ليلة على التلفزيون طوال 4 أسابيع قبل التصويت. وبدأت على إثره احزاب المعارضة التشيلية في جمع التوقيعات اللازمة بعد أن وعدوا المواطنين بأنهم سيقولون (لا) لـ "بينوشيه". وقد نجحت المعارضة في الاستفتاء الذي جاء بنتيجة 55% (لا) لـ "بينوشيه"، وتم تسريب الخبر من خلال اذاعة راديو محلية خاصة ثم أكده تصريح مقتضب من وزير الداخلية مساء اليوم ذاته. وبذلك توجب على "بينوشيه" الرحيل وتسليم السلطة ليعلن الشعب التشيلي نجاحه في اسقاط الطاغية بطريقة ديمقراطية سلمية.

بعد هزيمة "بينوشيه" والتي فاجأت الجميع، بدأت قوى المعارضة بالعمل على تعديل الدستور عبر التفاوض مع الحكومة وقد توصلوا الى الاتفاق على تعديل 54 مادة في الدستور، اتاحت هذه المواد تنظيم الانتخابات على أسس حرة ونزيهة ووفرت حرية أكبر لانشاء الاحزاب ومشاركة المواطنين في الحياة السياسية بشكل عام. إلا ان هذه التعديلات حافظت في الوقت ذاته على امتيازات المؤسسة العسكرية بما فيها تحصين "بينوشيه" مدى الحياة من خلال عضويته الدائمة في مجلس الشيوخ، وتم طرح هذه المواد في استفتاء عام على الشعب وحصد أغلبية كبيرة تمثلت بـ 85% من أصوات الناخبين. وفي عام 1989 خاض المعركة الرئاسية (باتريسيو الوين) رئيس الحزب الديمقراطي المسيحي (تأسس عام 1957) والتي فاز فيها أمام منافسه (هيرنان بوتشيه) الذي كان أحد وزراء حكومة "بينوشيه".

وإذا كان "بينوشيه" قد رحل غير مأسوف عليه قبل ان يصدر ضده حكم، فان الديمقراطية التي شهدتها تشيلي من بعده كانت المكسب الأكبر للشعب التشيلي.

المطلب الثاني: "المعجزة الاقتصادية" الشيلية بين رهانات الواقع وأوهام الايديولوجيا النيوليبرالية

"المعجزة الاقتصادية التشيلية" مصطلح صاغه الأب الروحي للعقيدة النيوليبرالية ميلتون فريدمان ليصف فيه الاصلاحات الاقتصادية على وفق هذه العقيدة التي طبقت في شيلي اثناء فترة حكم الدكتاتور بينوشيت. في هذه الفترة صرح فريدمان أن التجربة التشيلية "يمكن مقارنتها بالمعجزة الاقتصادية في المانيا بعد الحرب العالمية الثانية" !

واصبح مصطلح "المعجزة الشيلية" شائع الاستخدام استنادا الى "الفوائد" الاقتصادية الناجمة عن لبرلة الاقتصاد التشيلي. يقول نقاد هذه "المعجزة" انه من الصعب من الناحية المنهجية اعتبارها "معجزة" لأنها حدثت بعد ركود كبير خلال الفترة 1973 – 1983. اما المؤيدون/الانصار فيشيرون الى أن الدورة الاقتصادية وركودها لم يكن يخص شيلي لوحدها بل كان عبارة عن ظاهرة أوسع أو اشمل، ولكن شيلي كانت أول بلد في القارة تغلب على هذا الركود.

بعض المحللين يقسمون التجارب الاقتصادية النيوليبرالية في شيلي الى مرحلتين²¹:

• **المرحلة الاولى (1973 – 1982)** والتي انتهت بالركود الذي حدث في 1982. حتى نهاية هذه الفترة كانت سياسة سعر الصرف الثابت شائعة في شيلي. وهذه سمحت للشيليين الحصول على قروض بالدولار، وبهذه الطريقة كان يمكن شراء السلع الاجنبية باسعار متدنية نسبيا مقارنة بالعملة التشيلية (البيسو). ولكن اصبح واضحا ان سعر الصرف الثابت لن يستمر الى ما لانهاية، لذا جرى تحريره في منتصف 1982. التعويم تم تطبيقه في لحظة مهمة، وهي ان اكبر شريك تجاري لتشيلي (وهو الولايات المتحدة) كان اقتصاده يمر في ركود عميق.

خلال الفترة 1982 – 1983 عانت شيلي من ركود اقتصادي قوي، وهو الثاني خلال 8 سنوات (في عام 1975 انخفض الناتج المحلي الاجمالي بحوالي 13%، ووصلت البطالة الى 20%).

وفي مواجهة الانتقادات المثارة حول خطته المطبقة في شيلي، دافع فريدمان عن رؤيته مؤكدا ان محاضراته وسياسته المقترحة هي ذاتها التي طبقت في كل من يوغسلافيا و الصين. وفي إحدى المرات طرح على فريدمان السؤال التالي: على الرغم من كل ما قيل عن "نجاحات" هذه التجربة، ألم تكن التكاليف الاجتماعية للاصلاحات المطبقة في شيلي كبيرة؟ فرد فريدمان وبكل صلافة قائلا: انه سؤال غبي!. في 10 سنوات بعد القيام بـ "الاصلاحات" وصلت البطالة الى 30%، كما عاد التضخم الجامح الذي سببته المؤسسات المالية التي اشترت المؤسسات الحكومية (الثروة الوطنية) بالنقود المقترضة. قبل افلاس البلاد حدث نمو لحظي للصادرات من الفحم الذي شكل 85% من عوائد الميزانية، علما ان المناجم حتى تلك اللحظة لم تلحق الطغمة العسكرية بخصصتها.

في عام 1982 وقعت أزمة اقتصادية كبيرة تجلت مظاهرها في ما يلي:

- انخفض الناتج المحلي الاجمالي في هذا العام بحوالي 14% مقارنة بعام 1981.

²¹ لمزيد من التفاصيل قارن: <http://zblogowani.pl/wpis/344257/chilijski-cud>
Ząbkowicz A., "Instytucje i wzrost gospodarki w Chile. Neoliberalizm i sztuka kompromisu", Warszawa 2001؛
Simon Collier & William F. Sater, "A History of Chile: 1808-1994", Cambridge: Cambridge University Press, 1996.

- تنامت مديونية البلاد. ففي هذه الفترة وصل حجم المديونية الى (14) مليار دولار، كما ظهر تضخم جامح بلغ معدله 23% في عام 1983.

والمفارقة المثيرة للانتباه انه تم انقاذ الاقتصاد الشيلي وتجنبيه ازمة عميقة ليس بفضل الوصفة النيوليبرالية بل بفضل مؤسسة مناجم الفحم التي كانت قد أممتها حكومة الوحدة الشعبية برئاسة سلفادور اليندي، والتي شكلت إيراداتها حوالي 85% من الصادرات في حينه. ويعني ذلك وعلى عكس المقاربة النيوليبرالية انه في لحظة الأزمة الاقتصادية ومظهرها الأزمة المالية أصبحت الحكومة المصدر الرئيسي للتدفقات المالية لمواجهة العجز في الموازنة.

- بلغت البطالة 30% (كانت 10 مرات اكثر مما كانت عليه خلال فترة حكومة الوحدة الشعبية بقيادة الرئيس اليندي). فمثلا في عام 1978 ورغم ان معدل النمو السنوي بلغ 8% فان البطالة حافظت على مستواها عند 14%. ويمكن السبب في ذلك ان البطالة لم تكن ظاهرة عادية في الاقتصاد الشيلي بل ظاهرة بنوية²².

لقد أظهرت ازمة 1982 ان التجربة هذه غير مستقرة وتهدد باخطار كبيرة، هنا قام بينوشيه بتأميم الجزء الاكبر من الشركات المدينة، وقرر أيضا إقالة اقتصادي "مدرسة شيكاغو". واتهم بالفساد العديد من خريجي هذه المدرسة الذين عملوا كمستشارين لدى الحكومة الشيلية. هذا مع العلم ان بينوشيه وخلال فترة حكمة قام بتغيير السياسة الاقتصادية عدة مرات.

• **المرحلة الثانية** التي شهدت "المعجزة الثانية" (1985 – 1989) و حصلت بعد تعويم العملة الشيلية وما تلا ذلك من ازدهار نجم عن تنامي الصادرات و نهاية الركود. بدأ من 1985 عادت أولويات السياسة الاقتصادية الى معيار "الكفاءة المالية" في النمو. لكن ورغم النمو الذي شهدته الصادرات وأيضا انخفاض معدلات البطالة فان محاولات مكافحة الفقر لم تحقق النجاح المطلوب. مثلا في عام 1987 بلغت نسبة السكان الذين يعيشون دون مستوى الفقر حوالي 45% من مجموع السكان.

بعد عام 1983 لم تتخلّ دكتاتورية بينوشيت عن اصلاحات السوق الحرة. ورغم الركود الاقتصادي الذي تعرضت له البلاد والذي ترك أثارا اقتصادية كبيرة، فانه وخلال السنوات 1983 – 1984 بقيت الحكومة متمسكة بخيارتها وأولوياتها وفي مقدمتها مدخل السوق الحرة، رافضة فكرة العودة الى فرض التعريفات الجمركية على التجارة الخارجية، كما واصلت نهجها القاضي بترك الشركات التشيلية القيادية التي تعاني من آثار الازمة الكبرى تواجه مصيرها المحتوم بدلا من اعانتها بمختلف الوسائل لكي تستعيد عافيتها.

إن انصار بينوشيت من "فتيان شيكاغو" وامثالهم عادة ما يؤكدون ان المجرى اللاحق للاحداث في شيلي برهن على صحة مدخل السوق الحرة، فقد أصبح الاقتصاد الشيلي – بحسب هؤلاء – اكثر فعالية واكثر تطورا مقارنة ببقية اقتصادات امريكا اللاتينية. فخلال الفترة 1985 – 1996 نما دخل الفرد الواحد بمعدل 7% كمتوسط. ومن جهة ثانية فانه وخلال الاصلاحات المطبقة خلال الفترة 1973 – 1986 لم يكن هناك نمو. حتى عام 1986 انخفضت الاجور الحقيقية بـ 10% مقارنة بفترة حكومة الرئيس اليندي. خلال ذات الفترة انخفضت اجور الطبقة الوسطى بشكل كبير – بحوالي 30%. وتشير المعطيات الاحصائية الى حدوث تمايزات عميقة داخلها.

ان حكومة بينوشيت، التي كان يقودها الاقتصاديون الشباب من انصار السوق الحرة من "فتيان مدرسة شيكاغو" قامت بخصخصة جميع قطاعات الاقتصاد، بدأ من المناجم، مرورا بالمصانع الحكومية وانتهاء

²² Op, cit, p. 7.

بالنظام التقاعدي. كما خلقوا كل الظروف لتدفق رؤوس الاموال الاجنبية عبر رفع العوائق الحمائية امام التجارة الخارجية، مجبرين رجال الاعمال التشيليين للتكيف لشروط المنافسة مع المنتجات المستوردة، عبر رفع انتاجية العمل.

العودة الى الجذور

التاريخ الفعلي لـ "الإصلاحات" - برنامج "الصخرة" حاضرا في خدمة العسكرا!

لم تكن "الإصلاحات" التي طبقت في تشيلي بعد الانقلاب العسكري في 1973 بنت لحظتها. فبعد نجاح هذا وبعد مشاورات سرية تم اقرار الخطة الاقتصادية المسماة "ال لادليلو" أي "الصخرة". والسبب في هذه التسمية "الصخرة" هو ان البرنامج كان ضخما و ثقيل كـ "الصخرة".

ومن المعلوم انه وللدقة التاريخية فان هذا البرنامج لم تتم صياغته بعد وقوع الانقلاب العسكري بل ان تاريخه يعود لفترة أبكر، أي الى فترة حكومة الوحدة الشعبية، حيث صاغته – أي البرنامج - مجموعة من الاقتصاديين المعارضين للنهج الاقتصادي للرئيس الشيلي سلفادور أليندي وبمساعدة الخبراء من "فتيان شيكاغو". وقد اصبح البرنامج جاهزا في أيار 1973 (أي قبل وقوع انقلاب بينوشيت باربعة شهور)، كما أعلن عن هذه الوثيقة في 9/12 1973، أي بعد يوم واحد من الانقلاب فقط، وشكل هذا البرنامج "الهيكل العظمي" للسياسة الاقتصادية النيوليبرالية التي طبقت لاحقا خلال فترة حكم الطغمة العسكرية.

بموجب هذا البرنامج رفضت هذه المجموعة من الخبراء نموذج الاقتصاد التشيلي الذي اقرته حكومة الوحدة الشعبية بقيادة الرئيس سلفادور البندي، معتبرين ان هذا النموذج Model غير قادر على مواجهة اثار السياسة الاقتصادية المنتهجة لحكومة الوحدة الشعبية. وارتباطا بذلك صاغ "فتيان شيكاغو" برنامجا للإصلاحات الاقتصادية الضرورية – حسب رأيهم- والذي كان جاهزا للتطبيق الفعلي بعد اسقاط حكومة أليندي من اجل "تحقيق استقرار الاقتصاد الشيلي" حسب زعمهم. وبالتعاون مع صندوق النقد الدولي طبقت الطغمة العسكرية وخبرائها الاقتصاديين من مدرسة شيكاغو برنامجا غير شائع في اجراءاته، قائم على العقيد النيوليبرالية ويهدف الى "كبح جماح التضخم المفرط وحفز الاقتصاد وتحقيق التوازن في الميزانية".

وعلى طريق تحقيق هذه الاهداف، وغيرها ايضا، تم تحرير التجارة مع الخارج – حيث فرضت تعريفه جمركية واحدة على كل البضائع المستوردة وقدرها 10%. كما تم تحرير معظم اسعار السلع، علما ان التخلي التام عن الرقابة على الاسعار حدث في حزيران 1975، وتم رفع الدعم والاستثناءات الضريبية، وكان هذه الاجراء يعنى التخلي عن سياسة دعم الواردات.

تم ربط ذلك كله مع الخصخصة الواسعة وتقليص النفقات على الاهداف الاجتماعية مما ادى الى تقليص العجز الضخم في الميزانية والبالغ اكثر من 20%. كما تم الغاء شرعية النقابات العمالية القديمة، وتكوين نقابات جديدة، اضافة الى الحد من امكانية عقد اتفاقات جماعية على مستوى الشركات، ومنع عقد اية اجتماعات للنقابات العمالية لاختيار قياداتها، ومنع الاضرابات وأي اشكال أخرى للاحتجاج.

في عام 1974 وارتباطا بـ "الصدمة السعرية" لاسعار الخامات وفي مقدمتها اسعار النفط الخام (التي ارتفعت بحوالي اربع مرات)، شهدت شيلي انخفاض أسعار 50% من السلع المصدرة – الفحم. في مثل هذه الظروف ومن اجل تعبئة الاحتياطات حدثت عملية تعويم للعملة الوطنية التشيلية – البييسو. في عام 1976 لوحظ تحسن في الوضع الاقتصادي، حيث زاد الدخل القومي بـ 3.5%.

وفي العادة يجري التأكيد من طرف انصار "المعجزة الاقتصادية" في تشيلي خلال فترة حكومات بينوشيت (خلال الفترة 1973 – 1989) على انه وبفضل العمل الجدي تم تحقيق الرفاه. والسؤال هو: ما

هي الحجة التي كان يقدمها النظام وانصاره ومنظريه للبرهنة على فعالية السياسة الاقتصادية المنتهجة خلال الفترة المذكورة، والتأكيد على حدوث نمو كبير خلال السبعينات وحتى نهاية الثمانينات؟

فرغم ان تشيلي خلال هذه الفترة كانت محملة باعباء واحد من اكثر المديونية الخارجية في العالم، ولكن مع ذلك كان الصندوق والبنك الدوليين لا يترددان بامتداح تشيلي في مناسبة او بدونها و "يباهون" بها الام نتيجة سياستها الاقتصادية "الرصينة" و "الفعالة" التي قادت الى كبح جماح التضخم المفرط.

ففي عام 1977 تشكلت مستويات التضخم عند حدود 84%، وفي ضوء ذلك اتخذ قرار باستخدام النظرية النقدية لميزان المدفوعات. وبحلول 1978 انخفض التضخم الى 38%، وفي عام 1981 انخفض الى 9%.

بعد تطبيق السياسات النيوليبرالية في أواخر سبعينات القرن العشرين ارتفعت كثيراً حصة ما نسبته واحد بالمائة من مكتسبي الدخل من الدخل القومي من 2% عام 1978 إلى ما يزيد عن 6% عند حلول عام 1999، بينما ازدادت نسبة متوسط تعويضات العمال إلى معاشات مدراء الشركات التنفيذيين من 1:30 أو أكثر قليلاً في عام 1970 إلى ما يقرب من 1:500 مع حلول عام 2000²³.

ولكن المشكلة الأكثر أهمية التي واجهتها الطغمة العسكرية لم تكن التضخم لوحده بل البطالة. فتقلص حجم الادارة الحكومية، وتحرير التجارة مع الخارج وكذلك السياسة المضادة للتضخم كان من نتائجها جميعا ان ارتفعت مستويات البطالة، حتى بلغت خلال الفترة 1978 – 1980 اكثر من 17%.

ما يسمى بـ "المعجزة التشيلية" استندت بالاساس الى عودة العاملين الى مناصيب عملهم القديمة وليس اقامة مناصب عمل جديدة (تطوير الانتاجية). واذا نظرنا الى مؤشرات النمو على المدى الطويل امكنا القول ان تشيلي حققت المرتبة ما قبل الاخيرة في قارة امريكا اللاتينيين من ناحية النمو لاقتصادي خلال الفترة 1975 – 1980، قبل الارجننتين البلد الاسوء في القارة من حيث النمو الاقتصادي في القارة.

أدت عولمة السوق التشيلية الى ان البلاد اصبحت بلا مقاومة تماما تجاه الازمات العالمية. فكما معروف صدمت ازمة 1982 تشيلي بقوة مقارنة بأي بلد من بلدان أمريكا اللاتينية. نتيجة للارزمة لم تستنفذ المصادر/الوسائل الرأسمالية الدولية ولكن البلاد اجبرت على تسديد فوائد الديون الاجنبية الضخمة التي كانت قد اقترضتها سابقا.

في عام 1983 كان الاقتصاد التشيلي في حالة حطام، فقد حققت البطالة معدلات عالية بلغت 34.6%، كما انخفض الانتاج الصناعي بحدود 28%... لم يتردد النيوليبراليون لحظة في مواجهة هذه الاوضاع لاستخدام نفوذ دافعي الضرائب لانقاذ مصالح الشركات الخاصة. غير انهم لم يفكروا أبدا بتقسيم الارباح التي حصلت عليها هذه الشركات مع دافعي الضرائب.

منهج "العلاج بالصدمة" – شيلي: "فأر التجارب" في امريكا اللاتينية

خلال الكونغرس الذي نظم في مارس 1975 اقترح ايديولوجيو النظام الدكتاتوري منهج العلاج بالصدمة، والتي كان هدفها "حل المشكلات الاقتصادية في تشيلي". وتم دعوة اعمدة الفكر الاقتصادي النيوليبرالي وعلى راسهم توماس فريدمان للمشاركة في اعمال هذا الكونغرس.

قام برنامج "العلاج بالصدمة" على التخفيض الكبير لعرض النقد وللنفقات الحكومية، وعلى خصخصة الخدمات الحكومية، إعادة ضبط السوق وتحرير التجارة الخارجية. ومن الضروري الاشارة الى ان هذا

²³ قارن: ديفيد هارفي، "الوجيز في تاريخ النيوليبرالية..."، مصدر سابق، ص 27.

البرنامج صمم طبقا لاشتراطات الصندوق والبنك الدوليين، اللذين اعتبرا وضع هذا البرنامج موضع التطبيق الفعلي شرطا لتقديم القروض الى تشيلي. وقد ادى وضع هذا البرنامج موضع التطبيق العملي الى حدوث التالي:

- تنامت المديونية بشكل كبير؛

- تدمير البيئة؛

- تفاقمت التفاوتات الاجتماعية وتعاضم الاستغلال.

ومن المفيد الاشارة الى ان مثل هذه النتائج وجدت ايضا في العديد من البلدان التي طبقت هذه الوصفة (بيرو والبرازيل على سبيل المثال) غير انها لم تكن لها مثل تلك الآثار الكارثية التي شهدتها تشيلي.

نعم، ان منهج "العلاج بالصدمة" الذي طبق في تشيلي ساهم في تخفيض التضخم، هذه حقيقة، ولكن هذا التخفيض تم على حساب البطالة التي ارتفعت من 9.1% في الفترة التي سبقت تطبيق البرنامج الى 18.75% خلال الفترة 1974 - 1975. وعلى سبيل المقارنة فان وتيرة البطالة هذه تماثل ما حصل في الولايات المتحدة خلال ازمة "الركود العظيم" الذي حدث في ثلاثينات القرن العشرين²⁴. ان تسجيل انخفاض الانتاج بحوالي 13% يعد تعبيراً عن أهم وأخطر ازمة مر بها الاقتصاد التشيلي خلال اربعين عاماً. ولكي يتجنب الآثار والتداعيات السياسية للعلاج بالصدمة، لجأ نظام بينوشيت الى حملة ارهابية وقتل الخصوص السياسيين.

في منتصف 1976 بدا الاقتصاد يتعافى تدريجياً. وما يسمى بـ "المعجزة الاقتصادية" التي غالباً ما تغنى بها اليمينيون وعشاق الدكتاتور القاتل، استمرت من 1978 وحتى 1981. خلال هذه الفترة بلغ معدل النمو الاقتصادي 6.6% سنوياً، كما تم رفع كافة القيود والمحددات من امام الاستثمارات الاجنبية. اما بالنسبة للمؤسسات القطاع العام التي أنشأت خلال فترة حكم الرئيس سلفادور أليندي والبالغ عددها 480 مؤسسة فقد تمت اما خصصتها او تصفيتها تحت ذريعة عدم كفاءتها اقتصادياً.

في عام 1982 انهار الاقتصاد التشيلي المحمل بالمديونية، وبدأ التضخم الجامح بالبروز، هنا تنامت البطالة بحدود 30%. اضطرت هذه الاوضاع الدكتاتور بينوشيت وحكومته الى اللجوء الى انقاذ العديد من الشركات الخاصة المدينة، كما تمت اراحة العديد من "فتيان شيكاغو" عن مناصبهم. لقد تم انقاذ الاقتصاد من الانهيار ليس نتيجة لـ "عبقرية" فتیان شيكاغو بل لأنه لم يتم اقرار خصخصة الاحتكار الحكومي للمناجم (الذي كان قد امم في عهد حكومة الوحدة الشعبية بقيادة أليندي)، هذا الاحتكار الذي يعد اكبر منشأة في العالم والذي يقدم 85% من التدفقات المالية الناجمة عن التصدير، كما جرت الاشارة الى ذلك في مكان آخر من هذه الحلقة.

المشكلة في الواقع تكمن في حقيقة ان بعض التحليلات الاقتصادية الخاصة بهذه الفترة عادة ما تغفل، عامدة ومن منطلقات ايديولوجية صرفة، حقيقة مهمة وهي ان النمو الاقتصادي وبعد فترة انهيار عميق للاقتصاد عادة ما يكون سريعاً. على سبيل المثال كان النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة وعند الخروج

²⁴ للمزيد من التفاصيل حول "أزمة الركود العظيم" قارن: د. صالح ياسر حسن، "الاقتصاد السياسي للازمات الاقتصادية في النسق الرأسمالي العالمي...."، مصدر سبق ذكره.

من الازمة الاقتصادية الكبرى قد بلغ 14% في عام 1936، ولكن حصل ذلك لان الاقتصاد الامريكي كان قد خرج من ازمة عميقة (في عام 1931 كان النمو فيها سالبا بحوالي -13%).

ولكي يتم فهم هذه الاشكالية، يكفي الاستعانة بعدة مفاهيم اقتصادية اساسية ومن بينها مفهومي: النمو المحتمل والنمو الفعلي. فمؤشر النمو المحتمل يعكس الامكانيات الانتاجية المتاحة لبلد ما: العمال، المصانع، التكنولوجيا المطبقة.. الخ. اما النمو الفعلي فيعكس كمية الطاقات الانتاجية المستغلة فعليا في العملية الانتاجية.

خلال فترة الركود ينخفض الانتاج الفعلي نتيجة تسريع اعداد كبيرة من العاملين، ولكن مع ذلك تظل انتاجية العمل الاحتمالية موجودة. وخلال فترة الخروج من الازمة يعود آلاف أو ملايين العاملين الى المصانع مما يؤدي الى نمو اقتصادي ظاهري. ولكن نحن في الواقع هنا امام استعادة الانتاجية السابقة المتاحة. ولكي يحصل نمو اقتصادي حقيقي يجب ان تنمو الانتاجية المحتملة وهذا يكون اكثر صعوبة للتحقيق.

بعد قبول شروط صندوق النقد الدولي، بدأ اقتصاد تشيلي بالنهوض مجددا فخلال السنوات 1986 – 1989 لوحظ تطور ملحوظ في معدلات النمو بلغت 7.7%.

ولكن البرنامج المقترح لاجراء تشيلي من وضعها الازموي كان مؤلما: فقد اجبرت للإقرار بضمان إعادة كامل الدين البالغ (7.7) مليار دولار امريكي. كما بلغت كلفة حزمة الدعم هذه حوالي 3% من الناتج المحلي الاجمالي خلال 3 سنوات. هذه الحزمة/التكلفة تم تغطيتها طبعا من قبل دافعي الضرائب. وكما هو الأمر في نظام "السوق الحرة" فان تكلفة الاستثمارات الخاصة تكون مغطاة من قبل دافعي الضرائب " تشريك الخسائر"، أما ارباح الشركات الحكومية فتجد طريقها الى ايدي الشركات الخاصة "خصخصة الارباح" !!.

غير ان ما يجب التأكيد عليه مجددا هنا هو ان هذا النمو، كما في السابق، لم يكن مرتبطا بالانتاجية المحتملة بل فقط عبر استعادة الطاقات الانتاجية السابقة التي تعطلت نتيجة الازمة. في عام 1989 كان الناتج القومي الصافي للفرد الواحد اقل ب 6% مقارنة بعام 1981.

فلو كان المجتمع التشيلي قد استفاد حقا من "المعجزة الاقتصادية" لما ثار وأطاح بالدكتاتورية. لم يستطع بينوشيت الامسك بالسلطة رغم كل حملات الكذب والارهاب والقمع وتزوير الحقائق التي استخدمها تجاه خصومه. فقد كانت حملاته تهدف الى اقناع الناس بان حكومة سلفادور اليندي كانت تريد ان تجعل من شيلي بمثابة "كوبا ثانية".

علام إذن قام "النمو الاقتصادي المبهر" في حقبة بينوشيت؟

انه قام على قدرة ايديولوجيا النظام الدكتاتوري لاقناع الكثيرين من الاشخاص في مختلف بقاع العالم بان شيلي هي بلد النجاح ومعدلات النمو العالية، مقابل اخفاء حقيقة ان توزيع الدخل في هذا البلد يعد واحدا من أسوء البلدان في امريكا اللاتينية خلال فترة حكم الطغمة العسكرية، وأن هذا التفاوت كان يتعمق ويتعزز يوميا. بالمقابل فان الاحتكارات المتعدية الجنسية كانت تعمل بكل حرية و تقوم باستغلال مناجم الفحم والموارد الطبيعية الاخرى في هذا البلد²⁵. ومن المفيد الاشارة هنا الى انه ورغم رحيل الدكتاتورية فان امتيازات هذه الشركات لم يحصل عليها أي تغيير سلبي بل على العكس من ذلك فانه وفي العام

²⁵ Thomasem irsch, Chilijski "cud" gospodarczy to neoliberalna machina marketingowa.
<http://www.lewica.pl/?id=12574>

1992، صدر قانون يتعلّق بالسياسات الضريبية، خصّ الشركات المنجمية بالمزيد من الامتيازات لجذب الاستثمارات الأجنبية، لدرجة أنه "بين العامين 1993 و 2003، لم تدفع الشركات دولاراً واحداً من الضرائب على أرباحها". وبعد العام 2003، دفعت بعض الضرائب نتيجة ارتفاع أسعار النحاس في السوق العالمية، لكن في حين لا تؤمّن شركة Codelco الحكومية سوى 27% من الإنتاج، فهي تدفع ضرائب تبلغ قيمتها (6.8) مليار دولار، أي أكثر بكثير من الـ (5.5) مليار التي تدفعها الشركات المنجمية الأجنبية، والتي تحتكر من جانبها 73% من الإنتاج". وإضافة إلى ذلك، فإن القوانين المتعلقة بالبيئة متساهلة جداً، علماً أن المخلفات والنفايات المنجمية تخلق مشاكل تلوث كبيرة وتمثل تهديداً خطيراً لصحة السكان²⁶.

كثيراً ما يجري الحديث عن أن تشيلي هي بلد ذي نمو اقتصادي مستقر وعالي، وهذه حقيقة. لكن المشكلة لا تكمن هنا بل في مكان آخر. فلا النمو ولا المؤشرات الماكرو اقتصادية الأخرى، والتي هي ايجابية طبقاً للمعايير الدولية: تضخم واطى (منخفض)، مستويات عالية للصادرات، سياسة ضريبية متوازنة، سيطرة على المديونية .. الخ، قادرة اعطاء تقييم حقيقي لما جرى في هذا البلد. من المعروف انه ومنذ زمن قديم فان النمو الاقتصادي لا يعني أي شيء اذا لم ينظر اليه في اطار توزيع ثماره. أي أنه وبدلاً من اعتبار معدلات النمو العالي معياراً للنجاح (على أهمية ذلك)، لا بد ان يسبق ذلك طرح السؤال الاستراتيجي وهو: ما هي القوى المستفيدة من ثمار هذا النمو؟. وبكلمات اخرى، يمكن ان يحصل نمو اقتصادي لفترة طويلة ولكن هذا النمو قد لا يجلب معه بالضرورة تحسن ظروف الحياة في المجتمع عموماً بل يمكن ان يكون مرتبطاً باستقطاب للدخل والثروة حيث يزداد الاغنياء غنى والفقراء فقراً. لهذا فانه توجد في اوساط عديدة قناعة تقول انه يتوجب تبديل موديل النمو والتنمية، ليصبح قادراً على تأمين الحقوق الاساسية للسكان.

²⁶ <http://www.almounadila.info/2015/01>

المطلب الثالث: الحصاد المرّ: التمايزات والاستقطابات الاجتماعية التي تركتها تجربة العلاج بالصدمة

- من دون ادنى شك فانه وخلال فترة حكم الطغمة العسكرية في تشيلي تنامت التفاوتات الاجتماعية والدخلية. ويعني ذلك ان الاغنياء اصبحوا اكثر غنى في حين ان الفقراء اصبحوا اكثر فقرا. وهكذا فإن "المعجزة الاقتصادية" على وفق منطق التحول النيوليبرالي قد جرت لصالح الطبقات الاكثر غنى في تشيلي، ممن اثروا عن طريق المضاربات المالية اساسا.

- نتيجة وضع البرنامج المذكور موضع التطبيق العملي، نشأت ديون كبيرة، كما تم تدمير البيئة، وتعاضمت التفاوتات الاجتماعية و الاستغلال.

- من المفيد الاشارة الى ان تطبيق برنامج العلاج بالصدمة في عام 1975 قد ساهم في تخفيض معدلات التضخم بصورة ملحوظة ولكنه تم بالاساس على حساب زيادة معدلات البطالة من 9.1% الى 18.7% خلال الفترة 1974 - 1975. كما سجل انخفاض الانتاج بحوالي 13%، مما اعتبر تجسيدا عمليا لأهم ازمة في تاريخ شيلي.

- ان الاصلاحات الليبرالية التي انتهجتها الطغمة العسكرية سرعان ما تسببت في افقار الطبقة الوسطى والطبقات الدنيا وفي مقدمتها الطبقة العاملة والفئات الكادحة الاخرى. كما اتسعت الفجوة بين الاغنياء والفقراء نتيجة التوزيع المتفاوت لثمار النمو، وهذا الظاهرة استمرت حتى بعد فترة رحيل الدكتاتورية الى مزبلة التاريخ. فحتى عام 1988، ورغم ان الحكومة نجحت في تحقيق استقرار اقتصادي، فقد كان هناك 45% من السكان في تشيلي يعيشون تحت خط الفقر، في حين تنامي دخل اعضاء الطبقات الاكثر غنى بحوالي 83%. بحسب احصائيات الامم المتحدة الصادرة في عام 2007 حول التمايز في الدخل في 123 بلدا، احتلت تشيلي لمرتبة 116 في ذيل القائمة !!

وبهدف السيطرة/الهيمنة على الطبقات الاكثر تأثرا بالازمة اتخذت الطغمة العسكرية جملة من الاجراءات من بينها تعظيم الرقابة على مختلف وسائل الاتصال وكذلك اللجوء الى جهاز القمع واختراق منظمات المجتمع المدني والاحزاب السياسية، وقمع الاحتجاجات والاضرابات.

- ان الاجراءات التي قام بها بينوشيت وطغمته ونظامه لم تنحصر فقط بفك ملكية مؤسسات القطاع العام، بل تم التضيق على الحركة النقابية وقلصت الحكومة حق العمل واصدرت القوانين لتنظيم ذلك، و بموجبها اصبحت النقابات العمالية اقل قدرة على ممارسة حقوقها النقابية والدفاع عن اعضائها والطبقة العاملة عموما، كما اصبح بمقدور ارباب العمل تسريح العاملين ومن دون تحديد سبب/اسباب ذلك. ونتيجة لهذه السياسة انخفضت عضوية النقابات من 18% في منتصف الستينات وفي السبعينات الى 12% في الفترة 1980-1985. كما انخفضت نسب المشاركة في الاضرابات من 16% خلال الفترة 1971 - 1973 الى 0.4% فقط في الفترة 1986-1989.²⁷

- منذ بداية الثمانينات عانت تشيلي من اعمق ازمة اقتصادية في تاريخها المعاصر فقد تنامت البطالة من 4.3% في عام 1973 الى 22% في عام 1983. وفي نفس الفترة انخفضت الدخول الحقيقية بنسبة 40% (واساسا بسبب التضخم). ورغم الجهود المبذولة للتخفيف من آثار البطالة، لم تتمكن الطغمة العسكرية من الهيمنة على المجتمع. فقد خرج الناس الى الشوارع، كما بدأت النقابات العمالية بتنظيم

²⁷ Ząbkowicz A., „Instytucje i wzrost gospodarki w Chile. Neoliberalizm i sztuka kompromisu”, op, cit, s. 62.

العاطلين عن العمل، ولم تسعف الممارسات القمعية لأجهزة الامن في السيطرة على الاوضاع بل زادت بها تعقيدا.

- بالمقابل قام "فتيان شيكاغو" باجراء "اصلاحات" للنظام التقاعدي عبر خصصته وبقية الخدمات الصحية، والتربية. فمثلا بشأن استفادة المواطنين التشيليين من الخدمات التي يقدمها النظام الصحي، تعتبر تشيلي واحدة من افقر بلدان العالم من هذا المجال. في نفس الوقت فان العوائل التشيلية تمول الخدمات الصحية على مستوى 40% في حين في البلدان الاخرى يبلغ 19%.

وبالمقابل فان النظام التقاعدي يشمل 59% من المجتمع فقط، وهناك 37.5% يعتبرون من المقصيين عن هذا النظام. وبحسب قواعده المعقدة فان هناك 55% من الذين يدفعون اشتراكاتهم الشهرية الى صناديق التقاعد، لن يستطيعوا الحصول حتى على الحد الادنى من التقاعد، لانهم لن يستطيعوا تحقيق السقف المطلوب للحصول على التقاعد وهو تقديم اشتراكات تبلغ 240 شهرا (أي عشرين سنة). هناك فقط 20% ممن سيحصلون على تقاعد يفوق الحد الادنى للتقاعد. أما بالنسبة للبقية البالغة 45% فان نصفهم سيحصل على الحد الادنى التقاعدي (السقف الادنى) والبالغ حوالي (180) دولار شهريا²⁸. هذا مع العلم ان أحد اهداف الايديولوجيا النيوليبرالية هو تقليص دور الدولة في الاقتصاد الى الحد الادنى وحصره بالحساب البسيط لقضايا الارباح والخسائر فقط والقيام بدور الدركي الحامي لمصالح الطبقة المسيطرة او الائتلاف الطبقي المهيمن.

في عام 1990 وبعد ان حلت المؤسسات الديمقراطية محل الحكومات العسكرية، تصاعدت الاصوات بضرورة انتهاج سياسة "النمو المتوازن"، بسبب ان حوالي (5) ملايين مواطن تشيلي كانوا يعيشون في فقر مدقع. ورغم ما اتخذ من اجراءات من طرف الحكومات المتعاقبة بعد رحيل الدكتاتورية فان تشيلي ما زالت تحتل المرتبة الثانية بعد البرازيل التي تعاني من تفاوتات اجتماعية عميقة، إنه البلد الذي فيه 10% من المجتمع يحصلون على 47% من الارباح.

ولأن اعمار الطغاة قصيرة، فإنه وفي عام 1998 تم اعتقال الدكتاتور بينوشيت عندما كان يقوم بزيارة الى العاصمة البريطانية/لندن، واطلق سراحه في عام 2000 ليعود الى تشيلي. وفي 18 آب 2006 اصدرت المحكمة العليا في تشيلي قرارها برفع الحصانة عن الدكتاتور الذي كانت تمنع عنه أي متابعة قضائية. وبموجب هذا القرار انفتحت الابواب امام تقديمه لمحاكمة عادلة بتهمة الفساد وقضايا اخرى. وبموجب القاضي الذي حاكم الجنرال توفرت الادلة بأن الدكتاتور وخلال سنوات التسعينات استغل موارد الدولة التشيلية لصالحه ولصالح عائلته. أما بقية الاتهامات الموجهة للدكتاتور، وهي كثيرة من بينها تجاوزاته ونظامه لحقوق الانسان، لم يتم التطرق اليها بسبب تردي صحة الدكتاتور !!

قبل وفاته في 2006/11/25 بقليل، واثناء الاحتفال في عيد ميلاده الحادي والتسعين اعترف بينوشيه انه يتحمل المسؤولية الكاملة عن كل الاعمال والتجاوزات التي جرت خلال فترة حكمه الدكتاتوري الممتدة من 1973 وحتى 1990.

ولكن بينوشيه الذي توفي في 2006/12/10 لم يطاله أي حكم من المحكمة عن أية من جرائمه التي ارتكبها على كثرتها، إذ عند مماته كان محملا بثلاثمئة لائحة اتهام بما فيها جرائم قتل وتهرب عن دفع الضرائب وتزييف الوثائق.. الخ.

²⁸ Thomasem irsch, Chilijski "cud" gospodarczy to neoliberalna machina marketingowa, op, cit.

تقييمات لاحقة (بعد رحيل الطغمة العسكرية) لتجربة الخصخصة في تشيلي

بعد رحيل حكم الطغمة العسكرية في تشيلي تم تشكيل لجنتين برلمانيتين متخصصتين للتحقيق في قضايا الخصخصة واللتين عقدتا اجتماعاتهما بعد اول انتخابات ديمقراطية واختيار الرئيس **Patricio Aylwina**. علما ان الخسائر الناجمة عن عمليات الخصخصة خلال فترة حكم بينوشيت قدرت بحوالي سبعة مليارات دولار²⁹.

ان أعمال هاتين اللجنتين توصلت الى جملة خلاصات من بينها على سبيل المثال لا الحصر:

- ان عمليات الخصخصة تمت بشكل سريع ومستعجل، وانها ولحد كبير كانت متطابقة مع مصالح الشركات الاجنبية.
- الارباح الناجمة عن التغييرات "الاصلاحات" ذهبت اساسا الى الطبقة العليا.
- الدولة التشيلية خسرت بالمجموع (300) شركة، الأمر الذي يعني ان حجم الخسارة هذا بلغ حوالي (7) مليار دولار.
- في نفس هذه الفترة كانت أغلب الشركات التي خضعت للخصخصة قد اصبحت في أيدي عناصر الطغمة العسكرية ومحاسبيها.

بديل آخر ممكن !

بعد التحول الديمقراطي الذي شهدته البلاد نتيجة رحيل الدكتاتورية فان تشيلي جمعت بين سياسات تقوم على اقتصادات السوق وبرامج اجتماعية حازمة حققت نجاحات كبيرة في الحد من الفقر والبطالة، وذلك بالتركيز على التعليم والصحة، وتوجيه دقيق للدعم الحكومي إلي الفئات الأشد حاجة إليه، وهو ما يبدو في شكل نتائج اجتماعية جديدة، مثل انخفاض كبير في عدد وفيات الأطفال دون سن الخامسة، وزيادة نسب الالتحاق بالتعليم خاصة لأولاد الفقراء، ومساعدة ذوي الدخل المحدود على بناء مساكن لهم. هذا كله جرى في ظل ارتفاع متواصل في متوسط الدخل، بالرغم من وجود فجوة واسعة في الدخل بين الشريحة صاحبة أعلى دخل وأقفر شرائح المجتمع. ولكن هذا يعود جزئيا إلى أن تشيلي كغيرها أيضا من بلدان أمريكا اللاتينية كانت تتسم تقليديا وعلي مدي زمني طويل بالتفاوت الاجتماعي الواسع، بحيث كانت نسبة السكان تحت خط الفقر تبلغ ما يزيد علي 42% من عدد السكان حتي تسعينيات القرن العشرين، لتلي بذلك البرازيل مباشرة في سوء توزيع الدخل والثروة. كما أن هناك بعض المشكلات لا تزال تمثل تحديا كبيرا، يأتي علي رأسها مشكلة البطالة، وضيق قاعدة الصادرات.

من المفيد الإشارة هنا الى ان عملية التحول الديمقراطي قد مورست في إطار رؤية توافقية حول إعادة نموذج التنمية التشيلية. وكانت القوى السياسية من الوعي بأن إعادة انتاج النموذج الاقتصادي للدولة الاستبدادية لن يمكن تشيلي من التقدم وخاصة وأنه كان يزيد من الفجوة بين الأغنياء والفقراء، حتى لو كان الأداء الديمقراطي تجاوزا جيدا.. وعليه لابد من تبني نموذج اقتصادي مغاير يحقق قدرا من التوازن بين الفقراء والأغنياء، فلا معنى لديمقراطية "صندوقية" تعيد إنتاج نفس البنية والانساق الاقتصادية التي ثارت ضدها الجماهير.

وبهذا المعنى لم تكن عملية التحول الديمقراطي الي شهدتها تشيلي بعد رحيل الطغمة العسكرية مجرد إجراءات شكلية تدور حول العملية الانتخابية بمراحلها؛ وإنما كانت عملية شاملة تهدف إلى تفكيك بنية الاستبداد بمستوياتها المختلفة: الاقتصادية والثقافية والاجتماعية بالإضافة إلى السياسية.

²⁹ op, cit.

ومن أهم دروس الانتقال ان التسوية التاريخية الحقيقية التي تمت هي أن تشيلي لا يمكن أن تستمر وفق بنية اقتصادية لا يستفيد منها إلا الأقلية على حساب أغلبية السكان. وعليه كانت المعركة الكبرى للقوى السياسية الديمقراطية تركز على ان تقدم تشيلي الحقيقي يكمن في تفكيك بنية اقتصاد الاستبداد.

وهكذا وبعيدا عن اوهام الايديولوجيا النيوليبرالية فإن جزء كبيرا من مقومات نجاح التجربة الاقتصادية لتشيلي بعد رحيل الدكتاتورية يعود إلى تدخل الدولة في السياسات التنموية، والتي اتبعت عددا من الاستراتيجيات المتعلقة بتطوير منتجات جديدة، ومعالجة مخاطر رأس المال، والتدريب الفني، والتقتي للعمالة. وهذا يدل على ان الخصخصة ليست الخيار الوحيد بل ان الحياة ثرية بالخيارات الأخرى.

المبحث الثاني: التجربة البرازيلية في الخصخصة

خلفية تاريخية سريعة

مرّت البرازيل من سيرورة تنموية متفردة، فهذه الدولة التي تقع في قلب أمريكا اللاتينية، والتي كانت تصنف إلى عهد قريب ضمن دول العالم الثالث أو الدول النامية، وفي العقد الأول من القرن الحادي والعشرين عاشت البرازيل فترة من النمو الاقتصادي السريع مقرونا بتحول اجتماعي عميق. ففي عام 2011 احتلت البرازيل المرتبة السادسة في الاقتصاد العالمي متجاوزة حتى العديد من البلدان الرأسمالية المتطورة³⁰. إن النجاحات الاقتصادية التي تحققت بعد 2003 نتيجة اعتماد "موديل" تنموي محدد جعلت من الممكن الحديث عن تحول البرازيل إلى "قوة عالمية" كما يصفها البعض.

ففي فترة حكم الرئيس **لولا دا سيلفا** Luiz Inácio "Lula" da Silva (2003 – 2011) استطاعت أن تخط طريقا نحو التنمية، بانتهاج أسلوب خاص يجمع بين اجراء اصلاحات اقتصادية وانفتاح الاقتصاد البرازيلي على الاقتصاد العالمي والعولمة وبين سياسة فعالة للدولة في مجال مكافحة الفقر والتفاوتات الاجتماعية³¹. وهكذا فإنه إذا كانت هناك تجارب عالمية تستمد خلفياتها التنموية من التعليم والرأسمال البشري، فإن ما يجعل التجربة البرازيلية متفردة، هو أنها عملت على بناء نموذج تنموي يقوم على الممارسة الديمقراطية والإقلاع الاقتصادي والانفتاح الخارجي وفق إستراتيجية مدروسة، والتوزيع الأمثل لثمار النمو، من خلال تجربة رائدة في محاربة الفقر.

تميّزت الفترة من 1950 وحتى 1980، بتبني سياسة "التصنيع عوضا عن الاستيراد"، واتبعت الحكومة سياسة الحماية والدعم الشعبي وبعضا من المشاركة المباشرة (في المشروعات المملوكة للدولة)، وذلك من أجل دعم التصنيع في البلاد". وفي تسعينيات القرن الماضي، نهجت الدولة سياسة تحرير السوق، ونهج الخصخصة، والانفتاح في قطاعي التجارة والمال.

ومن المقومات التي ساهمت في إنعاش الاقتصاد البرازيلي، وجود سوق محلية حيث "استمدت هذه السوق قوتها من الاستقرار الاقتصادي، وسياسات النمو والحد من الفقر، تلك السياسات التي أدت إلى تنمية الطبقة المتوسطة، كما أفرزت حراكا جديدا في السوق المحلي". وثانيا تتوافر البرازيل على موارد طبيعية هائلة "كالمسطحات المائية المالحة والعذبة، ومساحات أخرى شاسعة من الأراضي القابلة للزراعة، فضلا عن نظام فعال للري يمكنها من زراعة محصولين في السنة. كما أن البرازيل تعد أولى دول العالم في إنتاج البن والسكر وعصير البرتقال واللحوم وفول الصويا والايثانول وخامات الحديد..". هذا دون أن ننسى إنتاجها للنفط وقد تكفلت شركة وطنية "بتروبراس" بالتنقيب واستغلاله. علما ان الأمر لم يكن هكذا على الدوام بل شهد فترات انحباس الوضع السياسي وعدم تحقيق الانتقال الديمقراطي المطلوب والذي بدونه لا يمكن تحقيق التنمية المستدامة. وما يجلبه ذلك من اثار واضرار، الأمر الذي يستدعي بعض التوضيح هنا.

فمن المعروف ان للبرازيل تاريخ وخبرة طويلتين مع الجوانب الشكلية للديمقراطية تمتد الى ما قبل عام 1940، وقد تبع ذلك هيمنة أوليغارشية. واعتباراً من عام 1940 وحتى عام 1964 كانت هناك مرحلة من "التجريب الديمقراطي" من معالمها حرية نسبية للصحافة والنقابات العمالية. ومنذ عودة النظام البيروقراطي-السلطوي والانقلاب العسكري عام 1965، عرفت البلاد اختناقاً سياسياً إلى حدود سنة

³⁰ "Brazylia jako mocarstwo wschodzące" (2013), M.F. Gawrycki (red.), Biblioteka Iberyjska, Warszawa.

³¹ لمزيد من التفاصيل قارن:

Barbara Liberska, „Brazylijski model rozwoju na rozdrożu”, *Studia Ekonomiczne*. Nr 4/2014. S. 451- 475. on www.cceol.com.

1985 حيث بدأت مؤسسات الدولة في إحداث نقلة سياسية مهمة بلورها دستور البلاد سنة 1988، وهو الدستور المؤسس لجمهورية فيدرالية مكونة من ست وعشرين ولاية، وبرلمان مكون من غرفتين، علماً أن البرازيل كانت قد مرت بمرحلة الديكتاتورية العسكرية حتى عام 1985³².

و تتمثل أهمية البرازيل الأساسية، في أنها تُعد واحدة من الحالات القليلة، التي حدث بها تغير ديمقراطي، بسبب عوامل داخلية وديناميكيات، كانت الحركة العمالية في طليعتها. فقد حاولت النقابات، التي ظهرت كفاعل معارض، في نهاية السبعينيات من القرن العشرين، أن تضع مسافة بينها، وبين التنظيم النقابي الحكومي، الذي ساد قبل فترة الحكم العسكري، وأثناءها. وقد اعتبرت هذه الحركة العمالية بمثابة "حركة نقابية جديدة" في البرازيل، تمثل جزء من الحركات الاجتماعية. وتجدر الإشارة إلى أن أبعاد "الحركة النقابية الجديدة"، تتضمن مطامح ونجاحات فعلية، فيما يخص العمل النقابي.

وأول هذه الأبعاد، هو التركيز على الديمقراطية، وعلاقات العمل الداخلية. فمن جهة، حاولت النقابات إصلاح هيكلها الداخلية، كي تصبح أكثر عرضة للمحاسبة من الأعضاء. وتوجه هذا الفصيل النقابي، المستقل والمكافح، إلى التأكيد على القيادة الجماعية، وتجنب عقد الاتفاقات العاجلة، بين كبار القادة النقابيين.

وخلافاً للحكمة التقليدية، التي تعتبر أن الديمقراطية السياسية، والنظم المنتخبة، تُعد شرطاً مسبقاً، لانتعاش الحركة الاجتماعية، ومن ضمنها الحركة العمالية، فإن الحالة البرازيلية، (وحالة جميع دول أمريكا اللاتينية على ما يبدو)، تثبت عكس ذلك. أي أن الحركة العمالية في البرازيل سبقت على، بل وساهمت في، تحول النظام السياسي إلى الديمقراطية البرلمانية³³.

كما أن التحول إلى الديمقراطية البرلمانية، لا يمثل ملاذاً آمناً، بالنسبة للحركات الاجتماعية، أو الهدف النهائي الذي يجب أن تصل إليه، استناداً إلى فرضية أن هذه الديمقراطية، سوف تؤدي إلى المزيد من المساواة والتحرر. على العكس من ذلك، يمثل هذا التحول في اتجاه الديمقراطية، مجرد مرحلة "انتقالية"، تتطلب استمرار النضال الجماعي، بهدف ضمان تطور الديمقراطية الانتخابية، التي تعد قاصرة بالتعريف، والوصول إلى العدالة الاجتماعية.

وبالموسم، بدأ التحول نحو الديمقراطية في رحم الديكتاتورية واستغرق الفترة فيما بين عامي 1974-1985. وقد استغرق التطور الديمقراطي في المرحلة الأخيرة قرابة عشرين عاماً ليصل إلى مرحلة الاستقرار.

بيد أن هذا التحول لم يتسم أبداً بالسهولة، فقد كانت هناك أربعة تحديات تواجهه³⁴، الأول هو ضرورة تحقيق الاستقرار الاقتصادي، والثاني تمثل في النمو الاقتصادي والثالث، في التوصل إلى سلام مع الدول المجاورة. أما التحدي الأخير فكان يتعلق بمشكلة اللامساواة والتفاوت الاجتماعي العميق التي تعتبر المشكلة الأكثر صعوبة وتعقيداً من بين التحديات المذكورة. ومشكلة اللامساواة ليست مشكلة اقتصادية فحسب، بل هي أيضاً اجتماعية و سياسية. فالبرازيل مجتمع يتسم بالتعددية العرقية، وهي أحد أسباب مشكلة اللامساواة.

وتشير التجربة الفعلية ان الديمقراطية الوليدة في البرازيل عانت من حصار الأزمات الاقتصادية، حيث سارت عملية التحول الديمقراطي بالتوازي مع عدد من الإصلاحات والتشريعات لضمان معدل نمو اقتصادي متواصل، وتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في البلاد. وكان على البرازيل في تلك الفترة إجراء إصلاحات تتعلق بالسوق، وتحسين أوضاع الموازنة العامة، واستهداف الطبقات الفقيرة التي تم عزلها عن المشاركة في الدولة لعقود، لكن عملية الإصلاح عانت من

³² قارن: عبد الحق عزوزي، "دروس من البرازيل". متاح على الانترنت على الرابط التالي:

<http://www.alittihad.ae/wajhatdetails.php?id=73229>

³³ Marieke Riethof، "The Brazilian Labor Movement: From Opposition to Participation"، (London: 2004).

³⁴ للمزيد من التفاصيل قارن: أمل مختار، "تجربة النمو الاقتصادي في البرازيل: نموذج استرشادي لمصر"، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية. متاح على الرابط التالي: <http://acpss.ahramdigital.org.eg/News.aspx?Serial=84>

البطء الشديد، كما أن التغييرات الفعالة لم يتم تنفيذها بالشكل الكامل المطلوب، حيث حاولت البرازيل الحفاظ على الديمقراطية الهشة التي انتزعتها، بجانب توسيع رقعة الفرص الاقتصادية لجميع الفئات. وعموماً، يمكن الحديث عن ثلاثة ركائز ميزت التجربة التنموية البرازيلية، أولها **البناء الديمقراطي** القائم على النموذج الفيدرالي، وثانيها **الرافعة الاقتصادية** في أبعادها الاجتماعية، وثالثها **الانفتاح الاستراتيجي** على قوى جديدة واقتصاديات واعدة³⁵.

المطلب الأول: مسارات الخصخصة في البرازيل

بدأت حكومة البرازيل في تنفيذ برنامج شامل للإصلاح الاقتصادي الهيكلي ومنه الخطط التي تتعلق بالخصخصة، منذ منتصف عام 1994، وذلك لتنشيط الاستثمار في صناعات مستهدفة، وبرامج حوافز مختلفة لتشجيع الصادرات وتمثل الجهود الترويجية وما يرتبط بها من مجهودات تسويقية فيما يلي³⁶:

- قامت الحكومة البرازيلية بتهيئة كاملة للمناخ الاستثماري، لتحفيز الإنتاج والتصدير، وجذب الاستثمار الأجنبي، إلا أنه كانت هناك ثمة قيود على الاستثمار الأجنبي في بعض القطاعات الإستراتيجية مثل البترول والصناعات الإستراتيجية والمرافق العامة، إلى جانب ضرورة أن يسجل المستثمر السلع والاستثمارات حتى ولو كانت غير ملموسة كالعلامات التجارية في المؤسسة القومية للملكية الصناعية في البرازيل، بالإضافة إلى تحصيل ضرائب مرهقة نسبياً دون أي إعفاءات للمستثمر الأجنبي أكثر من المستثمر الوطني رغم تعديل التشريعات الضريبية في الإصلاح الاقتصادي ولكن وفقاً لنوع الصناعة.

- قامت الحكومة البرازيلية بتدعيم المناطق الحرة بمميزات وحوافز وإعفاءات ضريبية لتشجيع التصدير، كما تقوم بإنشاء مناطق صناعية تصديرية وتطوير كامل للبنية الأساسية.

- كما اهتمت الحكومة بتنمية مهارات العاملين، و وضعت برامج تدريبية مجانية للعاملين في المدن الرئيسية، والمناطق الصناعية في ظل التركيز على التوجه التصديري بعد عبور سياسة الإحلال محل الواردات.

ومن جهة أخرى لعب الاستثمار الأجنبي المباشر دوراً هاماً في الاقتصاد البرازيلي خلال العقدين الماضيين. وجاء ذلك نتيجة "سياسات الاستقرار والانفتاح والتحرر الاقتصادي"، حيث شهدت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى البرازيل ارتفاعاً كبيراً من حوالي (3) مليار دولار في عام 1994 إلى أكثر من (22) مليار دولار عام 2001، أي ما يعادل حوالي 26% من الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتوجهة إلى أمريكا اللاتينية. وبذلك تعتبر البرازيل أكبر متلق للاستثمارات الأجنبية المباشرة في أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي.

ومنذ أواسط عقد التسعينات، اعتمدت السلطات البرازيلية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للمساعدة في تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية هي:

- تمويل عجز ميزان المدفوعات؛
- تمويل عجز الموازنة العامة من خلال خصخصة شركات القطاع العام؛
- تحديث قطاعي الإنتاج والخدمات لتطوير الانتاجية وتعزيز القدرات التنافسية.

³⁵ لمزيد من التفاصيل قارن: مجموعة مؤلفين، "البرازيل- القوة الصاعدة من أمريكا اللاتينية"، سلسلة ملفات القوى الصاعدة (3)، مركز الجزيرة للدراسات، 2010.

³⁶ لمزيد من التفاصيل قارن:

Makler; Harry. M., (2000), "Bank Transformation and Privatization in Brazil: Financial Federalism and some lessons about bank Privatization", *Quarterly Review of Economics and Finance*, Spring, Vol., 40, No., 1, PP., 45-69.

Feldman; Roger, D., (1997), "Privatization Options for Capital attraction by the Brazilian Power Industry", *Journal of Project Finance*, Spring, Vol., 3, No., 1, pp., 31-40.

وبالإضافة إلى قيام السلطات الحكومية بخلق فرص جديدة للأعمال والاستثمارات، فقد تضمن الإطار الاقتصادي الجديد، مستويات منخفضة من الحماية بما يسمح للواردات بالدخول إلى الاقتصاد البرازيلي وتحسين هوامش الأرباح للشركات خارج الحدود والعامله في البرازيل.

- وكان واضحاً وجود ثلاثة اتجاهات تعتبر مسؤولة عن الاستثمارات الأجنبية المباشرة وهي:
 - التوسع الكبير في عمليات الدمج والتملك؛
 - تمديد وتعميق برامج الخصخصة،
 - والاستثمارات الجديدة الموجهة لتنظيم وهيكله عمليات الشركات عبر الحدود الموجودة في البرازيل.

شملت المرحلة الأولى من برنامج الخصخصة في البرازيل نقل ملكية الحكومة في القطاع الصناعي إلى القطاع الخاص، وخاصة في قطاعات التعدين، وصناعة الصلب والحديد، وصناعة الكيماويات والبتروكيماويات والأسمدة.

في حين شملت المرحلة الثانية مجال الخدمات العامة، وقد تضمنت توليد الطاقة وتوزيعها، خطوط السكك الحديدية، المياه، الغاز، المجاري، الاتصالات، والمؤسسات المالية³⁷.

وتركزت الاستثمارات الأجنبية المباشرة في البرازيل على النحو التالي: في صناعة السيارات (50.6%)، الإلكترونيات (19%)، الكيماويات والبتروكيماويات (9%)، الأغذية والمشروبات (6%). ومن الشركات العالمية الكبرى التي دخلت السوق البرازيلي مثلاً جنرال موتورز، دايمر بنز، شركة فورد، شركة فيات وشركة فولكسواجن VW.

ويمكن القول ان حجم الإصلاحات الاقتصادية التي طبقتها السلطات البرازيلية، والدرجة العالية من الانفتاح والتحرر الاقتصادي والتجاري، وبرامج الخصخصة، وإزالة العقبات أمام الصادرات والواردات، والتسهيلات التي واكبت جذب الاستثمارات الأجنبية والمناخ المؤاتي لعمل واستمرار تلك الاستثمارات، فضلاً عن الاستقرار السياسي، كانت جميعها عوامل أدت إلى جعل الاقتصاد البرازيلي من اكبر الاقتصادات المتلقية للاستثمارات الأجنبية المباشرة والتي كان لها أثرها المباشر على أداء ونمو هذا الاقتصاد.

الازمة تفرع الابواب !

غير ان هذه العمليات (الخصخصة) واجهت بعد أربع سنوات من انطلاقها تحديات عدّة في مقدمتها الازمة الاقتصادية التي واجهتها آس ديا في 1998 وانعكاسها على المناطق الاخرى في العالم. بالنسبة للبرازيل، جاءت النتائج سريعة وعاصفة، فقد بدأ الانهيار الاقتصادي في هذا البلد - وهو أكبر اقتصاد في نصف الكرة الغربي وأكثرها استناداً في قارة أمريكا اللاتينية - في أواخر عام 1998 وتحول هذا الانهيار لاحقاً إلى أزمة شاملة³⁸.

ففي تشرين الثاني/نوفمبر 1998، وبعد ازدياد قلق المستثمرين، في أعقاب الأزمة الآسيوية، إزاء قدرة البرازيل على دفع ديونها، قام صندوق النقد الدولي ووزارة الخزانة الأمريكية بترتيب صفقة قروض

³⁷ Comp: Feldman; Roger, D., (1997), "Privatization Options for Capital attraction by the Brazilian Power Industry", *Journal of Project Finance*, spring, op, cit.

³⁸ لمزيد من التفاصيل قارن: "Kryzysy gospodarcze lat dziewięćdziesiątych w krajach rozwijających się na przykładzie Brazylii i Meksyku". Available at: http://www.elstudento.org/articles.php?article_id=2098 M. Mazurkiewicz, „Główne grzechy Brazylii, Prawo i Gospodarka”, "Magazyn finansowy", 4 maja 1999 r.

شاملة للبرازيل بقيمة (41.5) مليار دولار. وقد وصف هذا التحرك بأنه مبادرة هامة لحماية أمريكا اللاتينية من الوقوع في شباك الأزمة كما حدث لآسيا وروسيا الاتحادية³⁹.

انفجرت أزمة البرازيل في 13 يناير 1999، بعد تخفيض عملتها المحلية (الريال)، الذي فقد 40% من قيمته في البورصات والأسواق العالمية⁴⁰. وسقطت البرازيل في "الثقب الأسود"، وتمت تبعية الريال للدولار الزاحف، عندها سافر وزير مالية البرازيل حينذاك (بيدرو مالان)، الى (واشنطن) من أجل إجراء "مساورات" على مستوى عال مع صندوق النقد الدولي والخزانة الأمريكية.

عقد اجتماع في مقر (الاحتياطي الفيدرالي) الأمريكي في نيويورك مع دائني البرازيل، ودارت المفاوضات حول إعادة جدولة الدين الخارجي، الذي قفز من (60) مليار دولار عام 1994 الى (350) مليار عام 1998!!.

ومن المفيد الإشارة هنا الى أن صندوق النقد الدولي، وفي مواجهة الموقف المالي المتدهور في البرازيل في 13 نوفمبر 1998، أي قبل شهرين من انفجار الأزمة، قام بالإعلان عن "معونة" (قرض) تبلغ قيمته (41.5) مليار دولار كما اشرنا سابقاً، وذلك على أساس اتفاق بين "السبعة الكبار"، كإجراء وقائي قبل وقوع الأزمة عندما لاحت نُذرها أكثر منه كعلاج، وذلك على خلاف ما اتبعه الصندوق عندما سارع الى نجدة الدول الآسيوية عقب أزماتها. وهكذا كشفت الأزمة البرازيلية، أن كل إجراءات الصندوق هذه لا تعدوا الأوهام. فقروضه قبل الأزمة أو بعدها، لا تغير من واقع الأمر شيئاً فالأزمة تكمن في النظام الرأسمالي نفسه، وقد زادت العولمة الرأسمالية وهيمنة السوق وآلياته و "يده الخفية" عمقا وتردياً⁴¹.

ومن الناحية العملية، فقد اثبت العلاج الوقائي، انه لم يمنع عمليات المضاربة، وعلى العملة المحلية بوجه خاص، لنهب أموال الاحتياطي المركزي، قبل الهرب والنجاة. ففي الشهرين التاليين على الإعلان عن القرض، هرب حوالي (20) مليار دولار من "رؤوس الأموال المضاربة المجنحة"، غادرت البلاد دون رجعة، وهو مبلغ يعادل في حجمه ما قدمه صندوق النقد الدولي. فالشريحة الأولى، التي أفرج عنها الصندوق وهي (9) مليار دولار، في تشرين الثاني/نوفمبر، تبذرت في دعم ومساندة الريال المتهاوي، ونزحت من احتياطات البنك المركزي مبلغ يومي بلغ (400) مليون دولار، الأمر الذي أدى الى تراجع هذا الاحتياطي من (75) مليار دولار في يوليو/تموز سنة 1998، الى (27) مليار في نوفمبر/تشرين الثاني سنة 1999.

وأدى تخفيض قيمة العملة البرازيلية، إلى إحداث صدمة في جميع أنحاء العالم أحدثت تدهوراً في أسواق الأوراق المالية من نيويورك إلى فرانكفورت. وفي اليوم ذاته، خرج من البرازيل ما يقدر بملياري دولار نظراً لقيام المستثمرين الذين انتابهم القلق بسحب استثماراتهم⁴². ولما كان الناتج الاجمالي للبرازيل يشكل 40 في المائة من الناتج الاجمالي لأمريكا اللاتينية، فإن هذا الوضع أصبح يهدد اقتصادات كل من شيلي والأرجنتين وفنزويلا والمكسيك.

³⁹ قارن: ادب ديمتري، "دكتاتورية رأس المال" .. مصدر سبق ذكره، ص 186 ولاحقاً.

⁴⁰ قارن: "Ostatni kryzys finansowy w Brazylii, Kolegium Gospodarki Światowej", *Zeszyty Naukowe*, nr 6, SGH, Warszawa 1999.

⁴¹ Urszula żuławska, *Stabilizowanie gospodarki a wzrost. Doświadczenia Argentyny, Brazylii, Chile i Meksyku*. Warszawa 1994.

⁴² Paul Blustein, "Brazil devalues currency: global markets fall", *The Washington Post*. 14 January 1999, p. A24.

وتكمن جذور كل من الأزمتهن الماليتين المكسيكية والبرازيلية⁴³ في أسلوب إدارة أزمة الديون في الثمانينات التي مكنت المصارف التجارية من تحصيل قروضها في حين أنها لم تقم ببناء أسس دائمة في البلدان المدينة لتحقيق نمو مستدام طويل الأجل. وبدلاً من ذلك، باتت معظم بلدان أمريكا اللاتينية المدينة مرهقة بأعباء ديون تزيد عن تلك التي كانت تواجهها عندما بدأت بقبول "المساعدة" من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في أوائل الثمانينات، والتي لا تقدم في العادة الا بعد تطبيق الشروط المعروف للمؤسستين التي يتعين تطبيقها "دون قيد او شرط" لكي يمكن اطلاق هذه "المساعدة".

المطلب الثاني: الحصاد المرّ لتطبيق وصفة الصندوق !

- فقد الريال البرازيلي 40% من قيمته. وما أن خفض حتى جرّ وراءه صعودا حادا في أسعار الوقود والغذاء، والسلع الضرورية، وضغوطا كبيرة على مستوى المعيشة، في بلد يسكنه (160) مليوناً من البشر، أكثر من نصفهم تحت عتبة الفقر.

- وفي الأيام التي تلاقت، عقب "الأربعاء الأسود"، أعلنت العديد من الشركات الاحتكارية المتعدية الجنسيات، من بينها فورد وجنرال موتورز وفولكس فاغن، عن خفض نشاطاتها، وعن تسريحات بالجملة للآلاف من منتسبيها.

- ومع تفجر الدوامة التضخمية بتخفيض سعر الريال، طالب الصندوق بتطبيق "برنامج لمحاربة التضخم". والبرنامج الذي يفرضه الصندوق والذي يتمثل عادة في وصفته القاتلة، لا يتجه بالطبع الى منبع الخلل وأسبابه، بل يلقي العبء كله على جماهير الشعب الواسعة، متمثلاً بالإجراءات التقشفية القاسية التي تقود مباشرة الى الركود والانكماش. وهو ما يدفع بالإنتاج المحلي وبطريقة "مبرمجة" الى الإفلاس، وما يستتبعه من بطالة واسعة.

- هكذا خلقت الأزمة انسب الظروف لـ "إعادة استعمار" الاقتصاد البرازيلي، فقد فتحت كل الأبواب لدخول راس المال الدولي بكل حرية لينزح ثروة البلاد، وليشتري ويمتلك بأخص الأثمان الشركات المعسرة أو المفلسة. ومن أجل هذا الهدف كان تسريع الخصخصة وبيع شركات القطاع العام. ومن هنا بات كل النسيج الاجتماعي مهددا بالتصدع والتفكك، بفعل تزايد الهوة بين الفقراء والأغنياء عمقا واتساعا

44

بديل آخر ممكن !

انعطاف حاسم يقرب الطاولة على صقور الخصخصة !

في عام 2002 حدث انعطاف سياسي جذري، فقد جرى انتخاب اليساري (لولا دا سيلفا "Lula" da Silva)⁴⁵ رئيساً للجمهورية مما اثرى التجربة السياسية البرازيلية من عدة جوانب، على رأسها تجاوز مرحلة "الانتقال الديمقراطي" إلى رسوخ عملية التحول الديمقراطي في البرازيل⁴⁶، وذلك بنجاح مرشح من التيار اليساري المعارض في الوصول لسدة الرئاسة دون حدوث انقلاب عسكري، في مقابل قبول لولا دا سيلفا بعدم إجراء تغيير جذري في السياسات الاقتصادية الليبرالية التي أرساها (فيرناندو أنريك كارديسو Fernando Henrique Cardoso)، الرئيس البرازيلي للفترة 1995 – 2002، تجنبا لتداعيات ذلك على الاستثمارات الأجنبية في مختلف قطاعات الاقتصاد البرازيلي. كما أسهمت خلفية دا

⁴³ M. Mazurkiewicz, "Główne grzechy Brazylii", *Prawo i Gospodarka* – magazyn finansowy, 4 maja 1999 r. Piklikiewicz, "Ostatni kryzys finansowy w Brazylii", op. cit.

„Kryzysy gospodarcze lat dziewięćdziesiątych w krajach rozwijających się na przykładzie Brazylii i Meksyku”. Available at: http://www.elstudento.org/articles.php?article_id=2098

⁴⁴ لمزيد من التفاصيل قارن: *Le Monde Diplomatique*, Mars 99.

⁴⁵ لمزيد من التفاصيل حول لولا دا سيلفا قارن: محمد صلاح الدين، "راند النهضة البرازيلية: لولا دا سيلفا" (القاهرة: دار الفاروق للنشر، 2012)؛ كذلك:

Augusto de Oliveira F., Nakatani P. (2007), The Brazilian economy under Lula, "Monthly Review"

⁴⁶ Comp: Carsten Q. Schneider, "The Consolidation of Democracy: Comparing Europe and Latin America", (New York: Routledge, 2009).

سيلفا - كيساري وقيادي في النقابات العمالية - في تدعيم استقرار النظام السياسي والارتقاء بنشاط مؤسسات المجتمع المدني والأحزاب السياسية.

ورغم ان **دا سيلفا** واثناء حملته الانتخابية انتقد بشدة السياسات الاقتصادية التي طبقها خصمه **كاردوسو** الا انه وبعد فوزه بمنصب رئيس الجمهورية أكد لولا على ان النموذج التنموي الجديد يرتكز على الدعائم التالية⁴⁷:

اولا: تأمين التوازن على مستوى الاقتصاد الكلي Macroeconomic ومكافحة التضخم.
ثانيا: انفتاح الاقتصاد الشيلي على التكامل مع الاقتصاد العالمي عبر تحرير التجارة الخارجية وحركة رؤوس الاموال.

ثالثا: تحرير السوق المحلية ومواصلة عملية الخصخصة.

رابعا: دعم النمو الاقتصادي واجتذاب الاستثمارات الاجنبية وتحفيز الصادرات. فمثلا في عام 2004 بلغ حجم الاستثمارات الاجنبية المباشرة التي دخلت الى البرازيل (18.1) مليار دولار امريكي وارتفع الى (34.6) مليار دولار في عام 2007 والى اكثر من (45) مليار دولار في عام 2008. اما حجم الاستثمارات البرازيلية المباشرة الموظفة في الخارج فقد ارتفعت من (49.7) مليار دولار في عام 2001 الى (266.2) مليار دولار في عام 2012. هذا مع العلم انه وخلال الفترة 2000 – 2012 ارتفعت القيمة الاجمالية للاستثمارات الاجنبية الموظفة في البرازيل بحوالي اكثر من 6 مرات، أي من (122) مليار دولار الى (747) مليار دولار⁴⁸.

خامسا: اعتماد سياسة فعالة للدولة في مجال مكافحة الفقر والتفاوتات الاجتماعية. فمن المعروف ان البرازيل كانت ولعدة عقود تعاني من التضخم والعجز في ميزان المدفوعات والديونية الخارجية الكبيرة. هذا اضافة الى أنها البلد الذي فيه ملايين الناس ممن يعيشون في فقر مدقع مما يجعله من اكثر بلدان العالم على مستوى التفاوتات الاجتماعية. وبالملموس فإنه وفي عام 2002 كان هناك حوالي 40% من السكان فقراء، منهم 18% (35 مليون شخص) يعيشون في فقر مدقع. ولتحقيق هدف تخفيض التفاوتات الاجتماعية لوحظ انه خلال سبع سنوات ارتفعت الاجور الاسمية بحوالي 54%. كما ان القضية الأهم التي يمكن تسجيلها في هذا المجال تتعلق بالنمو السريع لدخول الفئات الاكثر فقرا مقارنة بذوي الدخل الاعلى. وتشير المعطيات الاحصائية الى ان دخول الفئات الاكثر فقرا والذين يشكلون 50% من السكان ارتفعت خلال الفترة 2003 – 2010 بحوالي 69%، في حين ارتفعت دخول الفئات الاكثر غنى بحوالي 10% فقط خلال نفس الفترة.

وهكذا فإنه من بين الأمور المميزة للتجربة البرازيلية الجديدة، هو ليس مدى قدرة نظامها الاقتصادي على خلق الثروة، لكن الأهم من كل ذلك، هو عملية توزيع واعادة توزيع هذه الثروة بالشكل الذي يحقق مبادئ العدالة الاجتماعية والإنصاف بين المواطنين. و في هذا السياق فإن الحكومات البرازيلية المتعاقبة بعد 2002 التي شكلتها قوى اليسار والديمقراطية وضعت مخططا استراتيجيا وهو محاربة الفقر والحد من التفاوت في الدخل. وعليه فقد "كثفت الحكومة البرامج الاجتماعية الموجهة للفقراء، وشجعت الدولة القطاع الخاص والعام على الاستثمار في المناطق الفقيرة، وزادت درجة تأثير وفعالية هذه الولايات في الحكومة الفيدرالية".

وفي العقد الاخير تم استحداث (14) مليون منصب عمل جديد، بالمقابل انخفض معدل البطالة من 9.1% في عام 2002 الى 6.8% في عام 2011، والى 5.6% في عام 2012⁴⁹. وعلى الرغم من الصعوبات والتحديات التي تطرحها سياسة الإنفاق الحكومي، خصوصا في مجال

⁴⁷ Barbara Liberska, „Brazylijski model rozwoju na rozdrożu”, op, cit, p. 450 – 451.

Barbara Liberska, „Model rozwoju Brazylii w okresie rządów prezydenta Luiza Inacio Lula da Silvz”,

AMERYKA ŁACIŃSKA 2 (68) 2010, s. 4

Elstrodt H.-P., Manyika J., Remes J., Ellen P., Martins C. (2014), “Brazil’s Path to Inclusive Growth”, McKinsey Global Institute.

⁴⁸ لمزيد من التفاصيل قارن: UNCTAD Handbook of Statistics 2013

⁴⁹ “A better Brazil (2010)”, „The Economist”, September 30.

مكافحة الفقر، فإن البرازيل حققت نجاحا كبيرا في تدعيم استقرار اقتصادها الكلي، خاصة بتقديمها دعما قويا للإعانات الاجتماعية، إذ أن البرازيل طبقت عدة وسائل لمكافحة الفقر والتفاوت في الدخل، منذ تسعينيات القرن الماضي، ومن بينها "الإعانات المالية المشروطة للأسر الفقيرة"، هذا بالإضافة إلى ضمان استقرار الطبقة المتوسطة.

في عام 2011 تم انتخاب السيدة ديلما روسيف **Dilma Rousseff** رئيسة للجمهورية (و أعيد انتخابها لهذا المنصب في عام 2014)، والتي أخذت على عاتقها مواصلة نهج لولا دا سيلفا. غير أن فترة رئاسة روسيف شهدت المزيد من الصعوبات الاقتصادية حيث لوحظ انخفاض معدلات النمو ارتباطا بالأوضاع التي شهدتها الاقتصاد العالمي على خلفية الأزمة العالمية التي اندلعت في 2008. فمن المعروف أن معدل النمو الاقتصادي في البرازيل تخطى الـ 7.5% في عام 2010 ولكنه انحدر إلى 1% فقط في السنوات اللاحقة. في حين تنامت وتائر التضخم وازداد العجز في الموازنة العامة.

كيف واجه الاقتصاد البرازيلي الأزمة الاقتصادية العالمية في 2008؟

شكلت الأزمة الاقتصادية التي ضربت اولا الولايات المتحدة الأمريكية، في سنة 2008، محكًا حقيقيا لاختبار قدرة العديد من الدول المرتبطة بالنظام الرأسمالي العالمي وباقتصاد السوق، في المحافظة على استقرار أوضاعها الاقتصادية، ومن ثم الاجتماعية والسياسية. فقد استطاع الاقتصاد البرازيلي و لأول مرة في تاريخه، من أن يبدو مجهزا تماما لامتناس الصدمات الاقتصادية الخارجية. وتتسلح البرازيل لذلك بسعر صرف مرن، واحتياطي ضخم من العملات الأجنبية، كما أن البنك المركزي البرازيلي يدير نظاما يهدف إلى تحقيق مستوى معقول من التضخم، كما يتميز سعر الفائدة الحقيقي بارتفاعه، وهو ما يعني أن البنك المركزي بوسعه الاستمرار في خفض سعر الفائدة من أجل تحقيق النمو الاقتصادي. والأهم من ذلك أن العدوى التي أحدثتها سندات الرهن العقاري لم تنتقل إلى النظام البنكي البرازيلي، ومن ثم لم يتعرض هذا النظام لخسائر في السندات المالية المدعومة بالأصول ومشتقاتها⁵⁰.

ومع أن الأمن والاستقرار والكرامة الاجتماعية، تمثل أهم عناصر تحقيق التنمية، لكن هذه المحددات لم تتحقق بالشكل الكافي في البرازيل، نظرا لاستمرار وجود حالات التفاوت في توزيع الدخل، وذلك بالرغم من تراجع نسب التفاوت في الدخل خلال السنوات الماضية في البرازيل، إلا أن المجتمع البرازيلي ما يزال يعد من أكثر المجتمعات في العالم تفاوتًا في توزيع الدخل، إذ تشير مؤشرات بنك التنمية إلى أنه من بين 122 دولة فإن البرازيل تحتل المرتبة الرابعة بين أكثر دول العالم في عدم تساوي الدخل". كما "أن نحو 17% من سكان البلاد يعيشون دون خط الفقر، أما في الأقاليم الشمالية الشرقية فتصل النسبة إلى 29%، بينما تبلغ في الأقاليم الشمالية 35%". هذا إضافة إلى انتشار الجريمة على نحو مقلق إذ أن "معدل الجريمة في البرازيل مرتفع للغاية مقارنة بالمعايير الدولية، فتبعًا لإعلان جنيف عن العنف المسلح، فإن معدل القتل العمد يبلغ في البرازيل 25.7 حالة قتل لكل مائة ألف من السكان، وهو أحد أعلى معدلات الجريمة في العالم، ويزداد هذا المعدل ارتفاعًا بمرور الزمن"⁵¹.

⁵⁰ قارن: مجموعة مؤلفين، "البرازيل - القوة الصاعدة في أمريكا اللاتينية..."، مصدر سابق.
⁵¹ مجموعة مؤلفين، "البرازيل القوة الصاعدة من أمريكا اللاتينية"، المصدر السابق، ص 142.

المبحث الثالث: معالم تجربة الخصخصة في المكسيك

من المعروف ان المكسيك شهد عملية تحول طويلة إلى الديمقراطية، وعلى الرغم من إجراء انتخابات رئاسية ونيابية بانتظام منذ عام 1920، فقد كان هناك حزب واحد يهيمن على الدولة وهو **الحزب الثوري الوطني** (الذي غير اسمه في عام 1945 إلى **الحزب الثوري المؤسسي**)، خلال معظم سنوات القرن العشرين. سعى زعماء النظام السياسي المكسيكي الحاكم في أواخر السبعينيات من القرن العشرين إلى فتح مجالات للمشاركة السياسية لتكييف النظام السياسي مع مجتمع سريع التغير ومتزايد الاضطراب. وقد ترتبت على سلسلة من الإصلاحات الانتخابية التي جرت في (1977 وفي 1986) الظروف المناسبة لانتخابات أكثر حرية ونزاهة مما فرض انفتاحاً تدريجياً للنظام السياسي. وبحلول التسعينيات صار رؤساء البلديات ومجالس الكونغرس بالولايات وحكام الولايات ومجلس الشيوخ قوى مُحركة مؤسسية للتحول الديمقراطي. وأخيراً وفي 1997 خسر الحزب الثوري المؤسسي الأغلبية لأول مرة في مجلس النواب. وهكذا يتبين أن التحول المكسيكي امتد خلال الفترة من 1977 إلى 2000⁵².

اعتمدت تجربة التحول الديمقراطي في المكسيك، على **التقوية التدريجية** للمؤسسات الديمقراطية في الدولة، والتشديد على الشرعية الانتخابية، والتي منحت للنظام قوة ملحوظة وإعطاء مساحات أوسع للأحزاب المعارضة، ومنظمات المجتمع المدني.

كما خضع الاقتصاد المكسيكي لجملة من التشريعات والإصلاحات، التي أجرتها حكومات البلاد في الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي، للتوافق مع معايير اتفاقية الـ NAFTA⁵³ والتي شجعت التجارة والاستثمارات الأجنبية المباشرة، كما شجعت اتفاقيات التجارة الثنائية على رفع مستويات المعيشة وزيادة حصة الفرد من الناتج المحلي، وتخفيض مستويات الفقر، وتوسعة الطبقة الوسطى.

لكن **على الصعيد السياسي**، أدت سياسة التحول البطيء إلى خلق أحزاب ضعيفة نسبياً ومجتمع مدني هش، وغياب اهتمام السياسيين بالشارع أو بدوائرهم الانتخابية نفسها، وهو ما كشف عن أن الانتخابات وحدها لا تكفي، الأمر الذي فجر مطالبات جماهيرية بتشريعات إصلاحية ضد جماعات المصالح، كما تصاعدت وتيرة العنف بالبلاد، خاصة في ظل ضعف المؤسسات القضائية.

وعلى الصعيد الاقتصادي، أدت سياسة الانفتاح إلى سيطرة قلة قليلة على مجريات الأمور، ما جعل من عملية إنشاء مصنع مكلفة جداً، خاصة في ظل ارتفاع أسعار الكهرباء والمياه والاتصالات والمواد الخام نسبياً عن الدول الناشئة، بالإضافة إلى تقليص المساحات المتاحة للإبداع ومشروعات الابتكار الصغيرة، فضلاً عن معاناة من هم خارج الدائرة الاقتصادية صعوبة الحصول على التمويل.

وبحسب بعض الباحثين⁵⁴ فقد أثبتت تجربة الانتقال المكسيكية أنه لا يشترط لتغيير السلطة إجراء تحول ديمقراطي سليم، أو حتى إسقاط الجمارك ولكن لا بد من أن يقترن مع ذلك محاربة أصحاب المصالح الاقتصادية والإرث السلطوي المتبقى من النظام السابق، وبالتالي فهناك المزيد من العمل يتحتم اتمامه، لضمان عدم انهيار تجربة التحول وتوسيع المكاسب الاقتصادية والاجتماعية.

⁵² لمزيد من التفاصيل قارن: تقرير موجز حول التجارب الدولية، والدروس المستفادة، والطريق قداما، مصدر سابق، ص 5.
⁵³ نافتا (NAFTA) اتفاقية التجارة الحرة لشمال أمريكا *North American Free Trade Agreement*، وبالأسبانية: TLCAN هي معاهدة لإنشاء منطقة تجارية حرة ما بين الولايات المتحدة وكندا والمكسيك. وقعت اتفاقية التبادل الحر لأمريكا الشمالية في كانون الأول/ديسمبر 1992 وأصبحت سارية المفعول في كانون الثاني/يناير سنة 1994. لمزيد من التفاصيل قارن:

⁵⁴ قارن: أحمد ميروك، أحمد على، "دروس في التحول الديمقراطي من البرازيل وإندونيسيا والمكسيك وبولندا". متاح على الانترنت على الرابط التالي: http://www.almalnews.com/Pages/StoryDetails.aspx?ID=107062#.Uoh_MuLL8oM

شهدت التسعينات من القرن العشرين عدداً من الأزمات المالية التي تفجرت في كثير من الدول النامية، وخاصة تلك التي وصفت بإطراء باعتبارها "اقتصادات نموذجية" من قبل المؤسسات المالية الدولية⁵⁵. ولمواجهة هذه الأزمات، ونتيجة تفاقم أزمة المديونية الخارجية وشروطها المجحفة وعدم القدرة على حلها لجملة اسباب، اجبرت هذه البلدان على اللجوء الى المؤسسات المالية والنقدية الدولية والتي ردت على هذه البلدان بان أي دعم سيكون مشروطاً بتطبيق برامج لـ "الإصلاحات الاقتصادية" و "التكليف الهيكلي" والقيام بخصخصة واسعة.

وطبقاً لما جاء في دراسة أعدها البنك الدولي سنة 2001، تبين أنه بين نهاية السبعينات ونهاية القرن الماضي مرت (112) أزمة بنكية في (93) دولة. و حسب "ميشال بوردو" و "باري إيشينغرين"، ظهرت (95) أزمة في (44) دولة من الاقتصادات النامية ما بين سنوات 1973 و 1997، كانت الأزمات البنكية في (57) منها جراء صرف العملات، و (21) أزمة مزدوجة⁵⁶.

المطلب الأول: ما قبل العاصفة: السياقات والظروف

قبل الحديث عن التجربة المكسيكية وأزماتها وحيثياتها، لابد من عرض مكثف للسياق والظرف الذي جاءت فيه.

فكما معروف كان المكسيك هو المنطلق لأزمة المديونية سنة 1982⁵⁷، عندها بدأت الدولة في القيام بـ "إصلاحات هيكلية" تضمنت عدة نقاط غرضها إعادة الثقة لدى المستثمرين وخصوصاً الأجانب منهم قصد إعادة المكسيك إلى الأسواق المالية الدولية. ثم جاءت سياسة فولكر Volcker⁵⁸ لأسعار الفائدة العالية وعمّ الكساد داخل الولايات المتحدة ما تسبب بانكماش الطلب على المنتجات المكسيكية وهبوطاً في أسعار النفط. انخفضت إيرادات الدولة المكسيكية، وتزايدت كثيراً كلفة خدمة الدين، وأعلنت المكسيك إفلاسها في آب/أغسطس عام 1982. وتزايدت سرعة الهروب الكثيف لرؤوس الأموال خوفاً من انخفاض قيمة البيزو، فأقدم الرئيس بورتيلو - كإجراء إسعافي - على تأميم البنوك. لكن المصرفيين ونخبة رجال الأعمال لم يوافقوا على ذلك. فكان على الرئيس دي لا مدريد De La Madrid الذي تولى الرئاسة لاحقاً بعد شهور قليلة أن يتخذ خياره السياسي، فانحاز إلى جانب رجال الأعمال. قد يقول المرء إن ذلك كان أمراً لا مفر منه لكن السلطة السياسية للحزب الثوري الحاكم لم تفهمها كذلك. كان دي لا مدريد ذا ذهن إصلاحية، بعيداً عن أن تطوقه سياسة الحزب التقليدية، كما أن له علاقات وثيقة مع الطبقة الرأسمالية والمصالح الأجنبية. ثم جاء التجمع الجديد لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ووزارة الخزانة الأمريكية الذي تشكل بفضل مساعي جيمس بيكر لـ "إنقاذ" المكسيك من مأزقها ليزيد الضغط عليه. لم يكن إصرار هذه الكيانات الثلاثة على النقش فقط بل طالبوا بإصرار وللمرة الأولى بإصلاحات نيوليبرالية واسعة مثل الخصخصة وإعادة تنظيم النظام المالي بطريقة أكثر انسجاماً مع المصالح الأجنبية، وفتح الأسواق الداخلية أمام رأس المال الأجنبي، وخفض حواجز التعرفة الجمركية وبناء أسواق عمالة أكثر مرونة.

في أواخر عام 1982 بدأت المكسيك بتطبيق برنامج للتثبيت الاقتصادي وهو البرنامج الذي كان مدعوماً من طرف صندوق النقد الدولي، وقد كان برنامجاً "ارثودوكسياً" بكل ما تعنيه الكلمة من معنى

⁵⁵ لمزيد من التفاصيل قارن: د. مروان عطون، "الاسواق النقدية والمالية، البورصات ومشكلاتها في عالم النقد والمال"، الجزء الثاني (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2000)؛ كذلك: عرفان تقي الحسيني، "التمويل الدولي" (الأردن: دار المجدلوي للنشر، 1999)؛ كذلك: د. نابي التوني، "الأزمات المالية.."، مصدر سابق.

⁵⁶ لمزيد من التفاصيل قارن: إلبانا أوليفيه، "ما الذي يميز الأزمة الاقتصادية الحالية عن سابقتها؟". متاح على الانترنت على الرابط التالي:

<http://ena2008.xooit.com/t1798.htm>

⁵⁷ لمزيد من التفاصيل حول الأزمة المالية في المكسيك في عام 1982 قارن: د. صالح ياسر حسن، "الاقتصاد السياسي للازمات الاقتصادية في النسخ الرأسمالي العالمي - محاولة في فهم الجذور"، مصدر سبق ذكره، ص 196 - 202.

⁵⁸ تولى بول فولكر Paul Volcker رئاسة "الاحتياط الفدرالي الأمريكي" (المصرف المركزي) في تموز/يوليو عام 1979. وفي غضون شهور قليلة أحدث تغييراً دراماتيكياً في السياسة النقدية. ففي شهر تشرين الأول/أكتوبر عام 1979 قام فولكر Volcker، بوضع خطة شديدة القسوة لتغيير السياسة الأمريكية. فأعلن التخلي عن التزام الدولة الأمريكية بمبادئ التوافق الجديد "New Deal" الذي يعني في إطاره العام سياسات كينز المالية والنقدية مع هدفه المفتاحي في التوظيف الكامل، لصالح سياسة تهدف إلى التخفيف من حدة التضخم. ومنذ تلك اللحظة أمسك "الاحتياط الفدرالي" بزمام القيادة في الحرب ضد التضخم دون أن يعير اهتماماً للنتائج المترتبة على ذلك (وبخاصة فيما له صلة بالبطالة).

لانه كان معنياً بتطبيق حرفي لوصفة الصندوق العتيدة بكل تفاصيلها. وإذا كان البرنامج المطبق قد حقق تخفيضاً للعجز في الموازنة إضافة إلى تحسين ميزان الحساب الجاري، إلا أنه رافق هذه التحسن تعمق نزعات للركود التضخمي في الاقتصاد المكسيكي في عام 1983 (فبجانب انخفاض معدل التضخم من 100% إلى 80%، سجل انخفاض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بحوالي 4.2% والإنتاج الصناعي بحوالي 9%)⁵⁹.

وفي عام 1984 قدم البنك الدولي وللمرة الأولى في تاريخه قرضاً لدولة مقابل القيام بإصلاحات بنيوية نيوليبرالية. عندئذ فتح الرئيس دي لا مدريد المكسيك أمام الاقتصاد العالمي من خلال انضمامه إلى اتفاقية الغات GATT⁶⁰ وتطبيق برنامج التقشف، فكانت النتائج موجهة، حسب وصف باحثين⁶¹.

خلال الفترة الممتدة بين عامي 1983 و 1988 انخفض دخل الفرد في المكسيك بمعدل 5 بالمائة سنوياً، وانخفضت قيمة أجور العمال الحقيقية ما بين 40 إلى 50 بالمائة، أما التضخم الذي كان يتأرجح بين 3 و 4% سنوياً في الستينيات فقد ارتفع إلى ما فوق الخمس عشرة بعد عام 1976 وتجاوز 100% في بعض هذه السنين... وفي الوقت نفسه وبسبب مشاكل مالية لدى الحكومة، ولأسباب تعود إلى تعديل في توجهات النموذج الاقتصادي السائد في البلاد فقد انخفض إنفاق الدولة على الخدمات العامة.

وارتباطاً بهذه الأوضاع، فإنه وفي منتصف عام 1986 بدأت المكسيك بتطبيق برنامج ثاني للتثبيت الاقتصادي المدعوم بقرض Stand-by مقدم من صندوق النقد الدولي، الذي نص على اعتماد سياسة ضريبية ونقدية صارمة إضافة إلى تعويم العملة المحلية (البيسو). كما ألح البرنامج المذكور على ضرورة إجراء "إصلاحات هيكلية" عميقة، وأساساً على صعيد تحرير التجارة الخارجية وخصخصة المؤسسات الحكومية. كما نص البرنامج على انفتاح النظام التجاري بشكل كبير ليتقلص عدد السلع التي يحتاج استيرادها إلى تراخيص لرُبع ما كانت عليه أواسط عام 1985، وتم خفض الحد الأقصى للرسوم الجمركية على مراحل متعددة ليصل إلى 20% عام 1987. غير أنه وإلى جانب تحقيق تحسن متواضع في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (قارب الصفر تقريباً)، إلا أنه رافق تطبيق هذا البرنامج نمو عاصف في وتيرة التضخم والتي بلغت 160%⁶².

وهكذا فإنه وخلال الفترة 1982 - 1993 وبالرغم من كل الدعم السابق والتقيّد الشديد للمكسيك بتوصيات البرامج التي "اقترحها" صندوق النقد الدولي، فإن النتائج المحققة (المخرجات) كانت ضئيلة جداً قياساً إلى الجهود المبذولة (المدخلات)، حيث نما الناتج المحلي بمقدار 3% وانخفض العجز الإجمالي من 13% إلى 6% ليبلغ مليار دولار.

وبالمقابل فرضت قيود على الدعم الحكومي للأغذية واقتصر هذا الدعم على الفئات الأكثر فقراً من السكان وفي الوقت نفسه أصاب الركود أو الانحدار جودة التعليم العام والرعاية الصحية.

أما موجة الجرائم التي اجتاحت العاصمة (مكسيكو) في أعقاب ذلك فقد حولتها من واحدة من أكثر مدن أمريكا اللاتينية هدوءاً وأمناً إلى واحدة من أشد هذه المدن خطراً على الأمن في عقد واحد من الزمان⁶³.

⁵⁹ لمزيد من التفاصيل قارن:

Elżbieta Skrzyszewska- Paczek, "Doświadczenia Chile i Meksyko w stabilizacji makroekonomicznej i liberalizacji ekonomicznej", op, cit., s. 18.

⁶⁰ الغات (GATT) *General Agreement on Tariffs and Trade*، هي الاتفاقية العامة للتعرفة الجمركية والتجارة) وعقدت في تشرين الأول/أكتوبر 1947، بين عدد من البلدان وتستهدف التخفيف من قيود التجارة الدولية وبخاصة القيود الكمية مثل تحديد كمية السلعة المستوردة وهو ما يعرف بنظام الحصص وقد تضمنت خفض الرسوم الجمركية على عدد من السلع. لمزيد من التفاصيل قارن:

<https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AC%D8%A7%D8%AA>

⁶¹ قارن: (New York: Berg, 2004) "Wounded Cities", J. Schneider and I. Susser (eds.),

⁶² Elżbieta Skrzyszewska- Paczek, "Doświadczenia Chile I Meksyko", op, cit., s. 19.

⁶³ قارن: ديفيد هارفي، "الوجيز في تاريخ النيوليبرالية..."، مصدر سابق، ص 140.

رأى الرئيس دي لا مدريد أن السبيل للخروج من أزمة الدين يتمثل في أن يتم بيع الشركات العامة (خصخصتها) واستخدام العائدات لتسديد هذا الدين. لكن الخطوات الأولى على طريق الخصخصة كانت مترددة وضئيلة نسبياً، بحسب خبراء صندوق النقد الدولي، فالخصخصة استتبعها عملية إعادة هيكلة بالجملة لعقود العمال مما أثار ردود فعلهم. هكذا إذن اندلعت أعمال عنف في أواخر الثمانينيات لكن الحكومة قمعتها بقسوة بالغة، كما تم تعيين قادة جدد لهذه النقابات أكثر طواعية للحكومة في المنظمات العمالية الرئيسية التي يسيطر عليها الحزب الثوري الحاكم PRI.

من جهته عمل الرئيس المكسيكي آنذاك ساليناس على تسريع عملية الخصخصة وإعطائها صفتها الرسمية. فهو رجل تلقى علومه وثقافته في الولايات المتحدة وكان يستعين باقتصاديين تعلموا ودرّبوا في الولايات المتحدة لأخذ الرأي والنصيحة منهم فجاءت صياغة برنامجاً للتنمية الاقتصادية بلغة قريبة جداً من المبادئ النيوليبرالية.

وهكذا بات الانفتاح الأوسع للمكسيك أمام الاستثمارات الأجنبية المباشرة والمنافسة واحداً من العناصر المفتاحية لبرنامج ساليناس "الإصلاحي".

وفي أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات من القرن العشرين، اعتبر الاقتصاد المكسيكي "اقتصاداً نموذجياً" بالنسبة للمؤسسات المالية والنقدية الدولية الراسمالية⁶⁴. فقد تم خلال هذه الفترة تنفيذ العديد من "الإصلاحات الاقتصادية" بحسب وصفات تلك المؤسسات، حيث حلت سياسات "التحرير الاقتصادي" والخصخصة محل النموذج القديم الذي كان يعتمد على توجيه الحكومة. وبما أن هذه السياسات أطلقت ونفذت بمساندة البنك وصندوق النقد الدوليين، فقد رحبت هاتان المؤسساتان بالحالة المكسيكية "كقصة نجاح" و "شجعنا" دولاً أخرى من أمريكا اللاتينية على "التمثل" بها. فبدأ المستثمرون الأجانب نتيجة لهذه السياسات الاقتصادية النيوليبرالية، بتوظيف أموالهم بكثافة في المكسيك التي بلغ دخلها ما يزيد على (90) مليار دولار، ما بين 1990 - 1993.

نتيجة حاجة المكسيك للأموال الضرورية لمواجهة الأزمة التي تعرضت لها، تضمنت الجهود الترويجية لبرنامج الخصخصة بما يلي⁶⁵:

- عزل الاعتبارات والمتغيرات الاجتماعية تماماً عن التأثير في مسارات الخصخصة.
- السماح للمستثمر الأجنبي بالتملك لنسب قد تصل إلى 100% من رأس المال، وفقاً لطبيعة القطاع، عدا القطاعات الإستراتيجية مثل البورصة، الإذاعة والتليفزيون، الغاز الطبيعي، قطع الغابات وفي كل الأحوال فإن القدرة التصويتية للأجنبي لا تزيد عن 49% مهما بلغت نسبة ملكيته.
- اقتصر طرق الخصخصة على أسلوب البيع المباشر بالمزايدة العلنية، وعقود الامتياز للمشروعات الجديدة، أما أسلوب الاكتتاب العام فنسبته قليلة لتكاليفه المرتفعة نسبياً، والبطء في إجراءاته.
- أصرت الدولة في تنفيذ برنامج الخصخصة على عدم تحميل القطاع الخاص عبء القوى العاملة الزائدة عن الحاجة، وإنهاء خدماتها مع تحملها للأثار المالية وفقاً للقانون.
- قامت الدولة بتوفير دعم سياسي صارم لبرنامج الخصخصة مع عدم إعطاء الفرصة للمعارضة السياسية أو لاستغلال النفوذ في إعاقة الخصخصة.

⁶⁴ لمزيد من التفاصيل حول وضع المكسيك في عام 1994 قارن:

A. Bereza, A. Dembicz (red), „Meksyk 1994”, CESLA UW, Warszawa 1995

⁶⁵ لمزيد من التفاصيل حول الخصخصة ومساراتها في المكسيك قارن:

Aspe P. (1994), "Thoughts on The Mexican Privatization Experience", *The Mckinsey Quarterly*, No.,2.

Newell R. (1994), "Learning from Mexican Privatization", *The Mckinsey Quarterly*, No., 2.

- إزالة الدعم الحكومي المباشر، والدعم المتباين، لإزالة تشوهات الأسعار.
- قامت الدولة في البداية بخصخصة المشروعات الصغيرة بهدف اكتساب الخبرة ثم انتقلت إلى المشروعات الكبرى.
- تجنبت الدولة إجراء أي إصلاحات هيكلية للقطاعات والشركات المعروضة للخصخصة لتوفير الأموال، والتعجيل بإجراءات الخصخصة.
- تم اللجوء إلى أسواق المال العالمية (وهي رأسمالية لحما ودوما) لخصخصة المشروعات الكبرى، التي لا يستطيع القطاع الخاص المحلي استيعابها.

المطلب الثاني: الحصاد المر

- بعد انشاء منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (NAFTA) والتي ضمت كلا من: الولايات المتحدة الأمريكية، المكسيك، كندا قصد إنشاء منطقة للتبادل الحر، سارت عملية الخصخصة إلى الأمام بخطى متسارعة وعلى وفق "السرط المستقيم" لصندوق النقد الدولي وما حمله من "بشائر". فقد خُفضت أعداد الموظفين في قطاع الدولة إلى النصف في الفترة ما بين 1988 و 1994. ومع حلول العام 2000 كان عدد الشركات التي تملكها الدولة قد انخفض إلى (200) شركة مقارنة مع ما كان عليه هذا الرقم وهو (1100) قبل عام 1982. وقد وضعت شروط الخصخصة بأسلوب يشجع تملك الأجانب، كما جرت الإشارة إلى ذلك سابقاً.

- ومن جانب آخر فإنه وتطبيقاً لشروط اتفاقية منطقة التجارة الحرة (نافتا) توجب على الرئيس ساليناس أن يفتح قطاع الزراعة أمام المنافسة الأجنبية. وعلى هذا الطريق مرّرت حكومته في عام 1991 قانوناً "إصلاحياً" سمح وشجع على خصخصة الأراضي الخاضعة لنظام إيجيدو⁶⁶ وأباح امتلاك الأجانب لها.

ولم تكف الحكومة المكسيكية بذلك، بل قامت بتخفيض آخر لحواجز الاستيراد مما شكل ضربة قوية للمنتجات الزراعية المحلية، حيث كان من شأن المستوردات رخيصة الثمن والقادمة من شركات زراعية كفوءة وتتلقى دعماً حكومياً في الولايات المتحدة أن خفضت كثيراً أسعار الذرة وغيرها من المنتجات الزراعية لدرجة لا يستطيع المنافسة عندها إلا المزارعون المكسيكيون الموسرون والأكثر كفاءة. فاضطر الفلاحون الذين باتت المجاعة تهددهم إلى ترك الأرض، لينضموا إلى تجمع العمال العاطلين عن العمل في المدن المكتظة أصلاً بالسكان وحيث الاقتصاد العشوائي والباعة الجوالون يملئون الشوارع.

- من الواضح أن الهجوم على العمال وعلى الفلاحين وعلى مستوى معيشة السكان قد حقق هدفه ونجح في المكسيك. لقد كان حال هؤلاء أسوأ كثيراً بعد أن تراكت الثروة داخل المكسيك وخارجها بيد مجموعة صغيرة من الحيتان تدعمهم أجهزة سلطتهم المالية والقضائية.

ساهمت هذه الإجراءات، وغيرها، في إعادة الثقة لدى المستثمرين الأجانب اتجاه المكسيك، ففي حين كان يعرف هذا الأخير في الفترة 1983-1989 خروج صافي لرؤوس الأموال بمقدار (15) مليار دولار كمتوسط سنوي، سجل هذا البلد في الفترة 1990-1994 دخول لرؤوس الأموال بمقدار (102) مليار دولار (كإجمالي) من بينها (30) مليار دولار في سنة 1993، أي ما يمثل 8% من الناتج الداخلي الخام.

هذا، ويجب أن نشير هنا إلى أن كل هذه التطورات قد أفضت إلى حدوث طفرة في شكل وبنية التمويلات الخارجية الداخلة إلى المكسيك، فقد أصبحت (استثمارات المحفظة المالية) هي المسيطرة متجاوزة بالتالي حجم الاستثمارات المباشرة والقروض البنكية. وهكذا فإنه وخلال الفترة 1991 - 1993

⁶⁶ نظام إيجيدو Ejiido هم نظام وضعته الثورة المكسيكية في عام 1917 واعتبر في حينه أحد الأركان الأساسية المكونة للدستور المكسيكي. كان هذا النظام يهدف إلى حماية الحقوق القانونية للسكان الأصليين ويكرس هذه الحقوق في سماحه لهؤلاء بحيازة جماعية للأرض واستغلالها.

كان ما قيمته 77% من تدفقات رؤوس الأموال الخاصة المتجهة نحو المكسيك على شكل شراء أصول مالية.

أما **التمويلات الخارجية** فقد وصلت إلى المكسيك على شكل **سندات**، ذات قدر كبير من السيولة المالية لكنها كانت متقلبة، كما سجلت أيضا المساهمات الأجنبية المباشرة والتي قدمت على شكل استثمارات مجملها أدرج في إطار عمليات الخصخصة التي كانت مهمشة خاصة فيما يتعلق بالمساهمة عن طريق القروض. هذا مع العلم أن هذه القروض كان يتم التعاقد عليها بالعملة الأجنبية.

إن التدفق الهائل لرؤوس الأموال انقلب إلى ضجة أحدثتها القروض التي مولت الاستهلاك المحلي والمستورد، وكذا فقااعات المضاربة التي ظهرت في كل من القطاع العقاري كما في سوق الأسهم. وتجب الإشارة هنا إلى أن كل هذه الأنشطة كانت تتم بالعملة المحلية المكسيكية.

أما بالنسبة لمشكلة تراكم الديون الخارجية وزيادة الائتمان المحلي المخصصة لأنشطة تنطوي على عدة مخاطر فقد أضيف إليها عدم استقرار العملة وتقلبها بين الجمود والتحرك.

كان وراء الفورة الحادة في الاستثمارات الأجنبية في المكسيك عدد من العوامل الداخلية والخارجية⁶⁷.

كان **العامل الخارجي** الهام هو **تدني معدلات الفائدة** في الولايات المتحدة مترافقا مع الركود في هذا البلد وبلدان أخرى، الأمر الذي حثَّ المستثمرين على توظيف أموالهم في المكسيك، وطبعا في أماكن أخرى، سعيا وراء كمية أكبر من الأرباح.

أما **العوامل الداخلية** الأساسية التي شجعت على الاستثمار فهي:

- ازدياد الناتج المحلي بمعدل 3.1% سنويا خلال الفترة 1988 – 1994.
- معدل التضخم المتدني الذي هبط من حوالي 145% إلى 6%.
- عمليات خصخصة واسعة النطاق للقطاعات المملوكة من طرف الدولة.
- رجوع الرساميل التي هربت من المكسيك إلى الولايات المتحدة أثناء أزمة الدين في الثمانينات. فقد أعاد الأثرياء المكسيكيون أموالهم إلى بلدهم، متوقعين تحسنا في الظروف الاقتصادية في المكسيك في التسعينات.

ولكون المكسيك كانت تمر بمرحلة ازدهار آنذاك فقد امتلأت المتاجر بالسلع وأعطيت الاعتمادات الائتمانية للمستهلكين بسخاء، مما أدى إلى تزايد مديونية الأسر والمصارف. بهذا المعنى، يمكن القول أن المكسيك كانت تعيش مستوى معيشيا أعلى من قدرتها.

خلال هذه الفترة حدث **تطوران هامين** ألقيا بآثارهما على مسار الأحداث لاحقا وصولا إلى انفجارها في أزمة متمثلة بانهيار الاقتصاد والعملة المكسيكية (البيسو).

- الأول **اقتصادي**، ويتعلق الأمر هنا في أن معدلات الفائدة في الولايات المتحدة بدأت بالارتفاع بالتزامن مع انتعاش اقتصادي مما أدى إلى هروب استثمارات المحفظة والرساميل قصيرة الأجل بصورة مفاجئة من المكسيك إلى أسواق الولايات المتحدة المالية.

⁶⁷ لمزيد من التفاصيل حول التجربة المكسيكية قارن: سنغ كفالجيت، "عولمة المال"، مصدر سبق ذكره، ص 77 ولاحقا؛ كذلك: Hausmann, Ricardo and Liliana Rojz-Saurez (eds.) "Banking Crises in Latin America", Inter-American Development Bank and Johns Hopkins University Press, Washington (1996).

- الثاني **سياسي**، حيث عاشت المكسيك في هذه الفترة سلسلة من الاضطرابات السياسية أضعفت ثقة المستثمرين، تذكر منها تمرد أهالي ولاية "شياباس Chiapas" في يناير/كانون الثاني 1994، اغتيال "لويس كولوسيو" المرشح للرئاسة في انتخابات آب/أغسطس، وكذا اغتيال الكاتب العام للحزب الثوري في أيلول/سبتمبر من نفس السنة.

هكذا إذن، ومنذ اندلاع التمرد في ولاية "شياباس" بدأ **انخفاض** مؤشر السوق المالية، وفي نفس الفترة بدأ التغيير في توقعات المستثمرين حول حجم المخاطر والأرباح في الاقتصاد المكسيكي. كما استمر مؤشر السوق المالية في الانخفاض وإن كان بشكل متقلب طوال السنة، وقد نتج عن ذلك خسارة كبيرة في احتياطي العملات الأجنبية كما بدأ ارتفاع سعر الفائدة المحلية في شهر تشرين الثاني/نوفمبر. خلال هذه الفترة فشلت السلطات المكسيكية باتخاذ تدابير علاجية مع اقتراب الانتخابات الرئاسية، حيث أن أية تدابير كان من الممكن أن تتسبب بخسارة مرشح الحزب الحاكم في ذلك الوقت.

بعد انتخاب الرئيس الجديد سرت شائعات فحواها أن السلطات المكسيكية ستخفض سعر العملة المحلية (البيزو) في وقت قريب جدا. وردا على هذه الإشاعات واستباقا للأحداث أقدم الأغنياء المكسيكيون على تحويل مليارات من البيسو الى دولارات.

وفي 20 كانون الأول/ديسمبر أعلنت الحكومة المكسيكية خفض عملتها بنسبة 13%، فأدخلت هذه الخطوة – التي جاءت بعد سنة من الاضطرابات – الهلع في نفوس المستثمرين الأجانب فقاموا بسحب أموالهم الى خارج المكسيك. وخلال اليومين التاليين، هربت رساميل بقيمة (5) مليارات دولار الى خارج البلد. هكذا سحب هؤلاء المزيد من الأموال تاركين المكسيك تتخبط في فوضى لم تشهد لها مثيلاً في السابق. وفشلت السلطات بوقف انهيار العملة المحلية (البيسو) الذي هبطت قيمته من (3.5) بيسو مقابل الدولار الى (7.5) بيسو في آذار/مارس 1995. فخسرت بورصة الأسهم المالية نصف قيمتها بعد أشهر قليلة من تخفيض قيمة العملة المكسيكية.

وبالمقابل فقد امتد لهيب الأزمة بسرعة الى بلدان أخرى في المنطقة حيث هبطت بورصة الأسهم فيها بحدّة. ابتداء من تلك اللحظة تفاقمت الأزمة في باقي مناطق أمريكا اللاتينية مسببة ما أصبح يطلق عليه منذ ذلك الحين "أثر التيكويلا" Tequila Effect⁶⁸.

الأزمة نتاج سياسات "التصحيح" المفروضة

من المعروف أنه وفي سبيل مواجهة الأزمة وافراراتها، توجهت المكسيك الى الولايات المتحدة لإنقاذها من أزمتها هذه. وفي نهاية كانون الثاني/1995 أمّنت الولايات المتحدة للمكسيك اعتمادا ماليا عالميا بقيمة (50) مليار دولار. وتعرض "برنامج الإنقاذ" هذا الى نقد لاذع من أوساط مختلفة، فقد ركزت الانتقادات على أن هذا "الإنقاذ" هو عبارة عن مكافأة للفاعلين أنفسهم الذين تسببوا بهذه الأزمة المالية وهم المستثمرون الأجانب والحكومة المكسيكية. وجرى التأكيد على أن الأزمة ليست أزمة سيولة نقدية قصيرة الأمد فحسب، بل هي مشكلة اقتصادية كبرى تسببت بها "سياسات التصحيح الهيكلي" المفروضة من قبل البنك الدولي ومعه صندوق النقد الدولي. ودلّل مسار الأحداث أن هذه العملية كانت إنقاذاً لمصالح الدائنين "الكبار" وللنظام السياسي القائم وليس لاقتصاد المكسيك وشعبها. فمثلا **فرضت** هذه المؤسسات، والولايات المتحدة من ورائهما، على المكسيك إيداع عوائد النفط مباشرة في حساب

⁶⁸ "أثر التيكويلا" مصطلح استخدمه المصرفيون، لوصف الآثار والتداعيات التي تعرضت لها العملة المكسيكية في إشارة منهم الى المشروب الكحولي الواسع الانتشار في المكسيك.

(الاحتياطي الفيدرالي) الأمريكي في نيويورك لتطمين حملة السندات من المكسيكيين بأنهم سيتلقون ما كانوا قد سلفوه للمكسيك من قروض⁶⁹.

وبين مسار الأحداث أن "مساعدة" المكسيك لم يكن هدفها جعل المكسيكيين في وضع أفضل (وكما تبين لاحقاً، فإن وضعهم قد ساء)، وإنما سيتسبب رفض مساعدة المكسيك في فقدان الثقة والذعر في الأسواق المالية العالمية، وبالتالي ستتهار هذه الأسواق ذاتها.

لقد طرحت سياسات "الإنقاذ" سؤالاً هاماً: لماذا يتوجب على الشعب المكسيكي تحمل تكاليف الأزمات التي تسببها قوى السوق؟ لقد أظهرت تجربة المكسيك بوضوح انه لم تكن هناك مشاركة بالتكاليف من قبل قوى الأسواق. لقد وقعت وطأة التكاليف على المواطنين الفقراء ولم تخدم عملية "الإنقاذ" سوى مصالح النخبة الحاكمة في المكسيك والولايات المتحدة.

ونذكر هنا بعض الأرقام للتدليل على تركيز الثروة في المكسيك نتيجة الخصخصة و "الإصلاحات" على وفق وصفة المؤسسات المالية والنقدية الدولية الراسمالية⁷⁰:

فقد كشفت قائمة مجلة فوربس **Forbes**⁷¹ لأغنى أغنياء العالم" في عام 1994 أن برامج إعادة الهيكلة الاقتصادية في المكسيك أنتجت أربعة وعشرين مليارديراً. ومن هؤلاء كان سبعة عشر شخصاً قد اشتركوا في برنامج الخصخصة، عبر شراء البنوك، معامل الصلب، معامل تكرير السكر، الفنادق والمطاعم، المعامل الكيماوية وشركة الاتصالات، بالإضافة إلى امتيازات لتشغيل شركات في قطاعات اقتصادية جرت خصصتها مؤخراً مثل المرافق والطرق العامة المأجورة، والهواتف الخليوية والدولية".

جاء ترتيب كارلوس سليم **Carlos Slim** أغنى رجل في المكسيك (من مواليد 28 كانون الثاني 1940 بمدينة مكسيكو، وهو رجل أعمال مكسيكي من أصل لبناني)، في المقام الرابع والعشرين في قائمة مجلة فوربس، وهو يمتلك أربعاً من أكبر خمس وعشرين شركة في المكسيك. وكانت مصالحه تمتد إلى ما وراء حدود المكسيك وأصبح اللاعب الرئيسي في قطاع الاتصالات في سائر أنحاء أمريكا اللاتينية والولايات المتحدة. وغدت استراتيجيته في خدمة الهاتف الخليوي ذائعة الصيت، إذ تتمثل بما يلي: "انتزع واحتكر أسواق الوفرة والغنى وذات الكثافة العالية واترك الأسواق الفقيرة وذات الكثافة المنخفضة دون خدمة". فصار ترتيب المكسيك الدولة التاسعة في العالم عام 2005 بما فيها من عدد المليارديرات.

الخصخصة اذن ليس قضية فنية كما يتصور البعض بل هي في جوهرها اقتصادية-سياسية، فيها رابحون كبار وخاسرون أكثر أيضاً.

يمكن القول بعد الملاحظات السابقة أن الأزمة في المكسيك تركت جملة من الآثار من بينها:

- تضاعلت الثقة بالعملة المكسيكية (البيسو) لدرجة أن عدداً من شركات التجارة المحلية رفضت التعامل بالبيسو، مصرة على التعامل بالدولار.
- كانت آثار مخطط التقشف لمواجهة تداعيات الأزمة أكثر عمقا بالنسبة لفقراء المكسيك وشغيلتها، الذين تعرضت ظروف معيشتهم للخطر جراء فقدان الوظائف، وتدني معدلات الأجور، وانكماش الاعتمادات الائتمانية، وارتفاع الأسعار ومعدلات الفائدة، وتخفيضات إضافية في قطاع الخدمات الاجتماعية. فقد كلف الركود الذي فرض على المكسيك ضياع نصف مليون

⁶⁹ انظر: February: David E. Sanger, "Mexico is Facing New Restrictions to get U.S. help", *New York Times*, 20, 1995, p. 1

⁷⁰ لمزيد من التفاصيل قارن: ديفيد هارفي، "الوجيز في تاريخ النيوليبرالية..."، مصدر سابق، ص 144.
⁷¹ مجلة فوربس **Forbes** هي مجلة مشهورة على الصعيد العالمي وتعني بالدرجة الأولى بإحصاء الثروات ومراقبة نمو المؤسسات والشركات المالية حول العالم. لمزيد من التفاصيل انظر: <https://en.wikipedia.org/wiki/Forbes>

فرصة عمل حتى نيسان 1995 وانخفض أسبوع العمل لأربعة ملايين عامل آخر الى أقل من 15 ساعة⁷².

والخلاصة انه لو تأمل المرء وضع المكسيك في عام 1995، لوجد أن "خطاياها" الاقتصادية كانت بسيطة بالقياس الى العقاب الذي تعين عليها أن تتلقاه لاستعادة "ثقة المستثمر".

ولو أراد المرء أن يعرف الأسباب الحقيقية لازمة المكسيكية لكان من الأنسب أن يوجه نظره نحو الولايات المتحدة، هذا بالإضافة طبعا الى دور المؤسسات المالية والنقدية الدولية الراسمالية وممارسات القوى الحاكمة في المكسيك. فبسبب انخفاض معدلات الفائدة في البنوك الذي تقرر في الولايات المتحدة لمكافحة ركود 1990 – 1991، تدفقت مئات المليارات من الدولارات من حسابات الادخار الأمريكية الى صناديق التعاون ذات العائد الأعلى. ولكي تدفع صناديق التعاون هذه العوائد توجب على مدرائها أن يبحثوا عن مصادر للربح الأعلى، لذلك أرسلوا بعض أموال الصناديق الى المكسيك. وحين عادت معدلات الفائدة الأمريكية الى الارتفاع رغب مدراء الصندوق إعادة موازنة حافظات نفودهم وشرعوا يعيدون أموالهم الى الولايات المتحدة. ومع تدفق الأموال الى خارج المكسيك وظهر عجز في الحساب الجاري، أصبح نضوب احتياطات الصرف الأجنبي فيها مسألة وقت لاغير. ففي شباط 1994 كان لدى المكسيك (30) مليار دولار من احتياطات العملات الصعبة، ولكن في كانون الأول من العام نفسه لم يبق من هذه الاحتياطات سوى (6) مليارات دولار. ولو قارنا الخسارات المالية للمستثمرين الأجانب بالخسارات التي لحقت بالدخول الحقيقية للمواطنين المكسيكيين لظهر واضحا أن المكسيكيين هم الأكثر خسارة⁷³.

دروس الأزمة

يتيح العرض المكثف السابق لازمة في المكسيك وتداعياتها وأثارها بلورة جملة من الدروس من بينها⁷⁴.

أ- إن الاعتماد على التدفقات الرأسمالية المتقبلة يسبب مشاكل لاقتصاد الدولة المتلقية لهذه التدفقات إذ تؤدي إلى فقدان الرقابة النقدية المحلية، والمغالاة في سعر الصرف الحقيقي وعدم الاستقرار. وأكثر المشاكل خطورة تلك التي تنشأ عن التدفقات الرأسمالية قصيرة الأجل، فهي تؤدي إلى المغالاة في سعر الصرف الحقيقي ويتعارض ذلك مع الأهداف الطويلة الأجل للإصلاح الاقتصادي المطلوب. كما أن هناك حدودا لحجم العجز في ميزان العمليات الجارية التي يمكن للأسواق المالية تمويله، فضلا عن ذلك فإن تقلب تلك التدفقات يزيد من تعرض الدولة لفقدان ثقة الأسواق المالية بها، وتؤدي أيضا إلى هروب رأس المال المحلي.

ب- تسرعت المكسيك في إطلاق حرية تحويل العملات وفتح أسواق المال على مصارعها للاستثمار الأجنبي، وكانت "نصائح" صندوق النقد الدولي بإلغاء قيود تحويل العملة وتطبيق التعويم الكامل لها وراء هذه الأزمة.

⁷² انظر: Lawrence Malkin, "Trade Deficit Expands as Mexico Crisis Takes Its Toll", *International Herald Tribune*, March 13, 1995, p. 1.

⁷³ لمزيد من التفاصيل قارن: لستر ثورو، "مستقبل الراسمالية. كيف تصوغ القوى الاقتصادية الراهنة على عالم الغد"، ترجمة عزيز سباهي، الطبعة الأولى (دمشق: دار المدى للثقافة والنشر، 1998)، ص 255 – 260.

⁷⁴ قارن: منير إبراهيم هندي، "الأوراق المالية و أسواق رأس المال"، توزيع منشأة المعارف الإسكندرية مصر 1997 ؛ كذلك: عبد الحكيم مصطفى الشرفاوي، "العولمة المالية و إمكانات التحكم في عدوى الأزمات المالية" (الإسكندرية، 2003)؛ كذلك: د.صالح ياسر حسن، "الاقتصاد السياسي للازمات الاقتصادية في النسق الرأسمالي العالمي – محاولة في فهم الجذور"، مصدر سبق ذكره، ص 202 ؛ كذلك:

Ganapolsky Eduardo and Sergio L. Schmukler (2001), "Crisis management in Argentina during the 1994–95 Mexican crises: How did markets react?", *World Bank Economists' Forum* 1 (April), p. 3–30.

ج- إن من أهم الدروس المستفادة من الأزمة المكسيكية هو أنه في جو التحرر المالي وغياب الإشراف السليم للبنك المركزي على البنوك والسياسة النقدية يؤدي إلى إسراف البنوك في منح الائتمان للقطاع الخاص دون ضمانات كافية أو دراسة سليمة، وعلى الأخص في فترات الرواج الاقتصادي المصحوبة بتدفقات كبيرة للاستثمارات الأجنبية من الخارج، وكثيرا ما تستخدم موارد مالية قصيرة الأجل لتمويل أصول طويلة الأجل مما يجعلها عرضة لمشكلات مخاطر الائتمان والإعسار، والسيولة.

د- أظهرت الأزمة المكسيكية أن قرار تخفيض سعر العملة الوطنية يعني المخاطرة بالاحتياجات من العملة الأجنبية لدى البنك المركزي.

المبحث الرابع: تجربة الأرجنتين: ومن "البليلة" ما قتل!

لم تكن تداعيات الأزمة المالية المكسيكية التي وقعت عام 1994 تخص المكسيك وحدها بل تنأثر رذاذها ليشمل العديد من بلدان أمريكا اللاتينية، حيث تأثر جزء كبير منها بحالة ركود قوية و لم تحافظ معدلات النمو على ثباتها إلا بزيادة الديون الخارجية وما يرتبط به من شروط قاسية تفرضها المؤسسات والبلدان المقرضة، والعجز في المداخيل⁷⁵.

المطلب الأول: ما قبل العاصفة- جذور الأزمة

لم تكن الأزمة الأرجنتينية بنت ساعتها بل أن جذورها تعود الى تاريخ مبكر. ويمكن القول أنها نتجت عن سلسلة طويلة من الفشل المتراكم طوال عقود من الزمن تجلت معالمه في⁷⁶ :
- استنفاد نموذج التصدير الزراعي في الثلاثينات من القرن العشرين ونظام التصنيع المتخلف وترجمته السياسية الشعبوية أي البيرونية (بين 1945 و 1955) وجميع الصيغ المحافظة.

- السلطوية أو الدموية أو "الديموقراطية" التي لم تؤمن استقرار المجتمع منذ الانقلاب العسكري في عام 1955، والانتقاء الذي حصل في التسعينات بين رأسمالية "وطنية" أقلية وطفيلية ورأسمالية شمولية خاضعة للمضاربات المالية.

- إضافة الى ذلك شكل تزايد الدين الخارجي، العام والخاص، عاملا رئيسيا في تدهور الوضع. فالدين العام بقي مستقرا نسبيا في نهاية الثمانينات ومطلع التسعينات، وما ساعد في وهم الاستقرار هذا العائدات الكبرى من الرساميل الناتجة من الخصخصة الواسعة للمؤسسات العامة. لكن ما أن استهلكت أموال الخصخصة حتى استعاد الدين العام وتيرة نموه ليبلغ (110) مليار دولار في نهاية 1998. إضافة الى ذلك فانه مقابل مضاعفة الدين العام خلال هذه الفترة، زاد الدين الخاص بما يقارب السبعة أضعاف، من (5.3) مليار الى (35) مليار دولار (بحسب التقديرات الرسمية).

- وارتبط ذلك بتفكك النسيج الإنتاجي الذي كان قد بدأ في الثمانينات (أو حتى قبل ذلك في بعض الحالات). ومن جملة ما حدث هو انتقال قسم من البورجوازية المحلية ومن خلال ارتباطه بالمصالح المالية والمافيوية الشمولية نحو الأعمال الطفيلية غير الشرعية أو "شبه الشرعية"، ابتداء بتجارة المخدرات وصولا الى نهب الدولة.

محور الأزمة الأرجنتينية: ربط سعر صرف البيزو بالدولار

منذ مطلع التسعينات أدت سياسة الانفتاح على الاستيراد والمحافظة المصطنعة على سعر العملة المحلية (البيزو) (البيزو كان حينها يعادل دولارا أمريكيا واحدا) الى تفاقم كبير في العجز في الميزان التجاري. وبالفعل أقر "السوبر وزير/وزير الاقتصاد" في ولاية كارلوس منعم الأولى، السيد دومنغو كابايو، نظام تحويل البيزو الى دولار وادخله الى الدستور.

شكل ربط سعر صرف البيزو بالدولار محور الأزمة الأرجنتينية. فبعدما جرى تحديد هذه الموازنة في العام 1991 لم يعد في الإمكان السيطرة عليها، غير أن هذا المآل المتوقع أساساً لم يكن النتيجة الوحيدة

⁷⁵ قارن:

A. Gruszczak, "Polityka Państw Ameryki Łacińskiej wobec kryzysu środkowoamerykańskiego", Wydawnictwo Adam Marszałek, Toruń 1996.

⁷⁶ لمزيد من التفاصيل قارن: خورخي بنشتاين، "عاصفة تهدد الاقتصاد الأرجنتيني"، "لوموند ديبلوماتيك"، يوليو/تموز 2001 ؛ كذلك: Urszula Zuławska, *Argentyński kryzys walutowy – geneza*, op., cit., s. 38 i nast.

لسياسة لا تفي بالغرض المطلوب. فالاضطرابات النقدية ليست إلا انعكاساً لحالات التناقض في النظام النيوليبرالي على الصعيد الخارجي (أي اندماج في السوق العالمية) والداخلي (أي توزيع الثروة المتحققة). ومن أجل فهم ذلك يجب العودة الى ثمانينات القرن الماضي، ففي تلك الحقبة حدث انعطاف مهم في السياسة النقدية في الدول الثلاث الكبرى في أمريكا اللاتينية، أي البرازيل والمكسيك والأرجنتين.

كانت النتيجة الفورية لهذه الموازنة ارتفاعاً في أسعار السلع الأرجنتينية كما كانت لها نتائج سلبية على العديد من الصناعات المحلية التي باتت تجهد في سبيل التصدير. في الوقت نفسه، تضاعف شراء البضائع الأجنبية التي اجتاحت السوق الداخلي لتتنافس قطاعات كبيرة من الاقتصاد الأرجنتيني. وكان من نتيجة ذلك كله زيادة البطالة لكن ذلك تسبب أيضاً في عرض متزايد للسلع المحلية مما حدّ من التضخم. أضيفت هذه المساواة النقدية الجديدة الى التمرکز المالي والتجاري والصناعي فشجعت قيام نموذج استيرادي تهيمن عليه، بالأساس، حفنة من الشركات المتعدية الجنسية. وجاءت النتيجة هنا أيضاً تضخماً للدين الخارجي و "تصحيحاً" أكثر إيلافاً في كل مرة، يفترض بها الحد من عجز الميزان التجاري وتخفيف وتيرة الدين.

ويمكن الاتفاق مع ما طرحه بعض الاقتصاديين الأمريكيين اللاتينيين⁷⁷ الذين أشاروا الى أن سياسات خفض التنافسي للعملة أدت فعلاً الى نمو الصادرات لكن الثمن المعاكس الفوري كان التضخم. فإذا كان خفض قيمة العملة قد ساعد في تدني أسعار الصادرات نسبياً، فقد كان له أثر مواز هو رفع ثمن الواردات مما انعكس ارتفاعاً في مجمل السلع والخدمات. وما يلاحظ هنا هو تداخل آلية ليست كلياً اقتصادية، ففي معظم الحالات كان المستوردون يستغلون ارتفاع الأسعار الناتج من خفض قيمة العملة كي يحققوا، وفي طريقة يمكن وصفها عن حق بالمضاربة، حصصاً إضافية في هوامش الربح المتاحة.

لقد أدى التضخم الى ارتفاع فاحش في معدلات الفوائد، وبدورها راحت تتزايد الفوائد المدفوعة عن الدين العام. وحتى عندما كان يصار الى إقامة التوازن في الموازنة (قبل دفع الفوائد) وأيضاً الى تعويمها، كان العجز العام يتعمق. فكان على الدولة أن تستدين كي تدفع الفوائد التي تتزايد مع التضخم، وتضاءلت الموارد المتوافرة لدفع الدين الخارجي بالقدر نفسه. وسرعان ما اتخذت هذه الآلية منحى انحرافياً خارجاً عن السيطرة، إذ جسّد التضخم خسارة ملموسة في قيمة العملة أدت، بدورها، الى تغذية الحلقة الجهنمية. وبرزت ظاهرة التضخم الهائل في معظم الدول بحيث بلغت حداً أقصى وصل الى 4900% في العام 1989 في الأرجنتين و تسبب في حال من التفكك الاجتماعي. ففي أواخر شهر أيار/مايو من تلك السنة هزت (روزاريو)، المدينة الثانية في البلاد، اضطرابات وأعمال نهب تسبب قمعها بسقوط 14 قتيلًا.

⁷⁷ قارن على سبيل المثال لا الحصر ميشال هوسون، "هذا الافتتان القاتل بالدولار"، "لوموند ديبلوماتيك"، فبراير/شباط 2002.

المطلب الثاني: "الثورة الاقتصادية" على الابواب.. ورايات الخصخصة ترفرف في سماء الأرجنتين!

المقدمات

كانت الأرجنتين في مقدمة البلدان النامية التي مرّت بإجراءات "تحريرية" اقتصادية عميقة بهدف إطلاق آلية السوق، وتحرير التجارة وحركة رأس المال مع العالم الخارجي فيما يعرف بالإصلاحات النيوليبرالية، التي جرت منذ منتصف الثمانينيات⁷⁸. واستمرت هذه الإجراءات التحريرية طوال عقد التسعينيات حتى حدوث الأزمة المالية الطاحنة التي ضربت البلاد في 2001، والتي أفضت إلى إفلاس الأرجنتين مع تراكم المديونية العامة الخارجية والداخلية، وبلوغ العجز في الميزان التجاري وميزان المدفوعات مستويات لم يتمكن الاقتصاد الأرجنتيني من تحملها.

مرّت الأرجنتين بإحدى أكثر عمليات التحول النيوليبرالي عنفا وعمقا وسرعة في العقود الثلاثة الماضية. وقد أدت هذه السياسات واسعة النطاق إلى إفلاس وإغلاق العديد من المصانع، لعدم قدرتها على منافسة الواردات، والتي صارت تدخل إلى الأسواق المحلية دون حماية جمركية تذكر، في ظل تحرير التجارة الخارجية. وكرد فعل على تزايد معدلات البطالة الناتجة عن الإجراءات النيوليبرالية شرع العمال في تنظيم أنفسهم بهدف الدفاع عن مصدر دخلهم الوحيد والمتمثل في العمل⁷⁹.

من المعروف ان الأرجنتين خرجت من فترة الدكتاتورية العسكرية مثقلة بالديون وأسيرة نظام حوكمة شركاتي سلطوي وفساد. وكانت حكومة كارلوس منعم⁸⁰ قد طلبت في العام 1991 أن يتم القضاء على التضخم الهائل. وقد حظي ذلك التوجه بتأييد المجموعة الدولية المالية، وأعدّ لـ "ثورة اقتصادية" برزت "إصلاحاتها" بين الأكثر راديكالية في القارة. ومع أن منعم من أتباع بيرون Peron⁸¹ فقد عمد إلى تطبيق التعليمات الآتية من خبراء واشنطن ووصفه "فتيان شيكاغو" بكل دقة، من تفكيك القطاع العام عبر تسريح مئات الآلاف من الموظفين، إلى الخصخصة وتحرير الاقتصاد والمبادلات الخارجية إلى رفع معدلات الفائدة. كما فتح منعم بلاده أمام التجارة الخارجية وتدفقات رؤوس الأموال وأدخل مزيداً من "المرونة" في أسواق العمل، وربط العملة الأرجنتينية (البيزو) بالدولار في محاولة للسيطرة على التضخم وقدم الأمن والأمان للمستثمرين الأجانب. ودخلت البلاد سنتها الرابعة من الركود فأفلست عشرات الآلاف من الشركات. أما تلك التي صمدت بصعوبة في نشاطها فإنها بقيت تعاني من تخلف تكنولوجي كبير.

كما ارتفعت معدلات البطالة ما شكل ضغطاً متزايداً على الأجور، بينما استغلت النخبة الحاكمة الخصخصة لتكديس ثروات جديدة.

تدفقت الأموال على البلاد وازدهرت منذ عام 1992 حتى أدركتها " أزمة التكيلا tequila" القادمة إليها من المكسيك. ففي غضون أسابيع قليلة خسر النظام المصرفي الأرجنتيني 18% من ودائعه. أما الاقتصاد الذي شهد نمواً بمعدل سنوي وسطي قدره 8%، فإنه وابتداءً من النصف الثاني من عام 1990

⁷⁸ لمزيد من التفاصيل قارن: "Argentyńskie doświadczenia w zakresie stabilizowania gospodarki". Biuro Studiow i Analiz w Kancelarii Senatu, czerwiec 1994.

⁷⁹ لمزيد من التفاصيل حول تاريخ التجربة الأرجنتينية في مجال الإدارة الذاتية للمصانع في فترة الأزمة قارن: فديريكو ماتياس روسي، "إدارة العمال الذاتية للمصانع- تجارب من الأرجنتين وحركة استعادة المصانع"، ترجمة وتقديم: عمرو عادل (القاهرة: المبادرة المصرية للحقوق الشخصية - وحدة العدالة الاقتصادية والاجتماعية، بدون تاريخ)، ص 2 ولاحقاً.

⁸⁰ رئيس الأرجنتين خلال الفترة من 8 تموز/يوليو 1989 إلى 10 كانون الثاني/يناير 1999 عن "حزب العدالة".
⁸¹ خوان دومينجو بيرون (1895 - 1974)، رئيس جمهورية الأرجنتين لفترةين؛ الأولى في ما بين عامي (1946 و 1955)، والثانية بدأت عام 1973 وانتهت بوفاته عام 1974. وقد أنهى انقلاب عسكري فترة رئاسته الأولى عام 1955، مما اضطره إلى ترك الأرجنتين. ولكنه عاد إلى بلاده عام 1973 وانتخب رئيساً لها، ولكنه مالبت أن مات بعد عام واحد. لمزيد من التفاصيل قارن:

https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AE%D9%88%D8%A7%D9%86_%D8%A8%D9%8A%D8%B1%D9%88%D9%86

وحتى النصف الثاني من عام 1994 غاص في ركود حاد شديد الوطأة. انكمش الناتج المحلي الإجمالي بمعدل 6.7% بدءاً من الربع الأخير لعام 1994 وحتى الربع الأول لعام 1996 وازداد عبء الفوائد على الحكومة بمعدل يزيد عن 50% من عام 1994 وحتى عام 1996 وحدث تدفق هائل لرأس المال نحو الخارج وانكماش في احتياطي البلاد من القطع الأجنبي⁸².

بالمقابل سجلت البطالة معدلات عالية فوصلت إلى 18%. ومع أن (البيزو) كان يقيم بأكثر من قيمته الحقيقية إلا أن تخفيض قيمته (خلافاً للوضع في المكسيك) كان مستبعداً بسبب الإصرار على المحافظة على ثبات سعر الارتباط بالدولار. تبع ذلك فترة انتعاش قصيرة استناداً إلى تدفقات رأس المال الأجنبي وذلك إلى حين وصول آثار الأزمة الاقتصادية الآسيوية (1997 – 1998) إلى روسيا الاتحادية أولاً ثم إلى البرازيل المجاورة للارجنتين. بسبب هذه الآثار مضافاً إليها أسعار عالية للفائدة كانت ضاغطة على الميزانية المحلية لتصل إلى حالة العجز، تشكل ضغط لا يحتمل على (البيزو) الأرجنتيني. وبدأ رأس المال الأجنبي والمحلي بالهروب للخارج تحسباً من اتخاذ الحكومة لإجراءات خفض قيمة العملة المحلية. بالمقابل تزايد دين الأرجنتين حتى صار أكثر من ضعف ما كان عليه بين عامي 1995 و 2001، كما وصلت قيمة الفوائد المستحقة على الدين إلى (5.9) مليار دولار مع حلول عام 2000. تقدم صندوق النقد الدولي لإسعاف الأرجنتين بقرض قيمته (6) مليارات دولار (وهو ثاني أكبر قرض بتاريخ هذا الصندوق) وكان الصندوق قد أيد تثبيت سعر الدولار، وكان أيضاً ضد تخفيض قيمة البيزو لخشيته من النتائج التي قد تسبب التضخم (كما حصل في روسيا والبرازيل حيث كانت النتائج، بحسب وصف ستيغلنز، كارثية)⁸³. ولكن حتى هذه المعونة لم تستطع أن تصد التدفق للخارج. ففي عام 2001 خسر النظام المصرفي الأرجنتيني أكثر من 17% بالمائة، أي ما يعادل (14.5) مليار دولار. وقد بلغت الخسارة ملياري دولار في يوم واحد فقط هو يوم الثلاثين من تشرين الثاني/نوفمبر. ولأن صندوق النقد الدولي لا يتنازل عن وصفته الأثرية مهما كانت الظروف والآثار، فقد رفض تقديم قرض إسعافي بحجة أن الأرجنتين لم تعالج بعد الخلل الحاصل في الميزانية. وتخلت الأرجنتين عن سداد ديونها واتخذت الحكومة إجراءات قيّدت بموجبها السحوبات المصرفية بدءاً من الأول من كانون الأول/ديسمبر بمبلغ 250 دولار في الأسبوع ونظمت أيضاً جميع تعاملات الحسابات الأجنبية التي تزيد عن (1000) دولار. وتبع ذلك اندلاع أعمال احتجاجية خلّفت العديد من القتلى، الأمر الذي دفع الرئيس دي لاروا de la Rúa إلى الاستقالة كما استقال معه دومينغو كارفالو Domingo Carvallo، مهندس سياسته الاقتصادية. مع حلول السادس من كانون الثاني/يناير عام 2002 كان الرئيس الجديد دوهالدي Duhalde قد تخلى عن سياسة ثبات سعر الدولار وخفض البيزو، كما قرر أيضاً تجميد جميع حسابات الادخار لما فوق (3000) دولار، وبالتالي معاملة ودائع الدولار كما لو أنها ودائع بالبيزو.

ادت هذه الخطوة إلى انخفاض قيمة المدخرات إلى نحو ثلث قيمتها السابقة. وتم تحويل (16) مليار دولار بقوتها الشرائية من المدخرين إلى البنوك ومن خلالها إلى النخبة الاقتصادية والسياسية. لكن تبعات ذلك في إطار الاضطراب الاجتماعي كانت دراماتيكية وذات امتدادات بعيدة، فقد ازدادت البطالة كثيراً وقابلها انخفاض المداخيل. وقام العمال باحتلال المعامل المتوقفة عن العمل وأعادوا تشغيلها، وتأسست لجان التضامن في الأحياء بغرض البحث عن وسائل جمعية أفضل للحفاظ على البقاء، وأقيمت الاعتصامات لأجل مطالب سياسية هامة في الشوارع التي عطلت شبكات النقل⁸⁴.

أمام هذا الرأي الشعبي العام الذي أعرب عن ازدرائه للبنوك والمستثمرين الأجانب ولصندوق النقد الدولي لم يستطع الرئيس الشعبي المنتخب كيرشнер Kirchner الذي خلف دوهالدي Duhalde إلا أن يوقف التعامل مع صندوق النقد الدولي وأن يتخلف عن تسديد ديون بمبلغ (88) مليار دولار، وأن يعرض مبدئياً السداد للدائنين الغاضبين بمعدل 25 سنت للدولار.

⁸² قارن: ديفيد هارفي، الوجيز في تاريخ النيوليبرالية...، مصدر سابق، ص 144-145.

⁸³ المصدر السابق، ص 146.

⁸⁴ المصدر السابق، ص 147.

المطلب الثالث: الحصاد المر... خلاصات ودروس - آثار الأزمة و "بركات" خيار الخصخصة

قبل كل شيء لا بد من الإشارة الى أن الأزمة الأرجنتينية تعتبر و احدة من الازمات المتلاحقة التي حدثت في عدة دول ناشئة، و هي عبارة عن أزمات هروب رؤوس الاموال في مظهرها. تلك الاموال التي تدخل و تخرج دون اذن مسبق، بوصفها احدى قواعد العولمة الرأسمالية و حرية حركة رؤوس الاموال و تدفق المعلومات و السلع و التكنولوجيا و الافكار و البشر. فإن أي أزمة داخلية تحدث في البلدان الناشئة التي فتحت أبوابها أمام حرية حركة رؤوس الاموال تؤدي سريعا و بشكل مغال فيه لدفع رؤوس الاموال الاجنبية إلى الهروب سريعا قبل ان تطالها التحقيقات و تمنعها من الهرب بغنائمها. و نضيف إلى ذلك أن رؤوس الاموال تبحث عن الربحية فقط بغض النظر عن مساهمة أنشطتها في اقامة اقتصاد حقيقي، حيث تركزت هذه الاموال في شراء الشركات العامة المعروضة للخصخصة و بدلا من تنشيطها لخلق فرص عمل جديدة قامت بتطبيق قواعد السوق الحرة عليها مما نتج عنه المزيد من البطالة⁸⁵.

وهكذا تبرز العولمة و جهها السلبي الذي تضع دول "الشمال" نظريته لتكون أدواته في تدمير اقتصاد "الجنوب". و بالفعل وكما يقول احد الكتاب: "لنا لم نسمع عن دولة متقدمة أصابتها آثار الأزمة في تركيا أو في المكسيك أو جنوب شرق آسيا، بل كانت بنوك الشمال تتقدم في تلك الأزمات .. لتلعب دور المنقذ لتلك الدول من ازماتها باغراقها في مزيد من الديون"⁸⁶.

عندما دخلت الأرجنتين سنتها الرابعة من الأزمة الاقتصادية الخانقة، أصبحت عاجزة عن دفع ديونها الضخمة. كما أن معدل البطالة اقترب من 30%، و ازداد عدد الفقراء من مليون إلى 14 مليون، و ارتفع عدد من هم تحت خط الفقر من 200 ألف إلى 5 ملايين، و ارتفعت نسبة الامية من 2% إلى 12%، كما لم يُثر التهرب الضريبي الذي قدر في عام 1998 بمقدار (40) مليار دولار أي قلق لدى المنظمة الدولية. و كانت آخر مكافأة للأرجنتين هي منحها قرضا في عام 1999 و توصية رئيس صندوق النقد برفع المساعدات الموجهة للأرجنتين من (14) مليار دولار إلى (22) مليار دولار. و زاد خط الفقر، منذ أن أصبحت البلاد في صراع مع الكساد الاقتصادي.

كان الاقتصاديون النيوليبراليون ينافحون مؤكدين أن سوء الأوضاع الاقتصادية والعجز في المداخل ناجم عن سوء إدارة المؤسسات العامة، غير أن الوقائع الفعلية بينت أن الخصخصة التي طالت انجح هذه المؤسسات لم تمنع العجز من التفاقم ولا التخلص من الأزمة و آثارها. وهذه المرة أيضا لم يكن من مفر من الاستدانة! وطبقا للمعطيات المتوفرة فان تهرب الشركات الأجنبية من الضريبة يعد سببا رئيسيا من أسباب العجز، يضاف إليه العبء الضريبي المنخفض على المداخل الكبرى والانتقال الواسع للموارد العامة في اتجاه المجموعات الاقتصادية الكبرى، وخصوصا المالية منها. وتمثل خصخصة الضمان الاجتماعي، وخفض اشتراكات أرباب العمل نموذجا صارخا على هذه السياسة إذ حرمت الدولة من (8) مليارات دولار سنويا، وهو رقم كان قريبا من عجز الموازنة السنوي. لقد خفضت الدولة الأرجنتينية التي وعدت النخبة النيوليبرالية بتقنياتها من عوائقها البيروقراطية، حجمها ووزنها الاقتصادي لكنها بقيت خاضعة لتلاعب المجموعات المالية الكبرى. فعمليات الخصخصة التي شكلت نوعا من نزع الطابع الوطني عن المؤسسات قد رسمت واقعا اقتصاديا يمكن وصفه بـ "الكولونيالي".

أدى النهب المزدوج، الخارجي (سداد الدين) و الداخلي (الأرباح الباهظة التي تحققها المجموعات الاقتصادية الكبيرة) خلال سنوات قليلة الى استنفاد اقتصاد كان يعاني في الأساس من التراجع. فقد ارتفعت معدلات البطالة وازدادت أعداد الفقراء فقد كان هناك أكثر من (5) ملايين فقير في العاصمة (بوينس آيرس) وضواحيها فقط. علما انه كان يوجد في الأرجنتين في نهاية التسعينات (14) مليون فقير (هذا مع العلم أن سكان الأرجنتين كان حينها يبلغ حوالي 37 مليون نسمة، أي ان الفقراء شكلوا في حينه 37.8% من السكان)، إضافة الى أكثر من 3 ملايين معوز وأكثر من مليوني عاطل عن العمل⁸⁷.

⁸⁵ قارن: توفيق المدني، "التوتاليتارية الليبرالية الجديدة والحرب على الارهاب - دراسة" (دمشق: اتحاد الكتاب العرب، بدون تاريخ). متاح

على الانترنت على موقع اتحاد الكتاب العرب على الانترنت على الرابط التالي: <http://www.awu-dam.org>

⁸⁶ انظر: راوية عاطف مختار، "الأزمة المالية الأرجنتينية"، مجلة السياسة الدولية، العدد 148 ابريل 2008، ص 16

⁸⁷ El Pais, Madrid, 24/11/2000

تتيح الوقائع السابقة القول بان الركود الذي بدأت تعاني من الأرجنتين بفعل الأزمة المذكورة لا يعد ظاهرة ظرفية ناتجة من أسباب عابرة بل هو واقع بنيوي نابع من رأسمالية تحولت الى نظام للنهب. فالوقائع أثبتت فشل الأوهام الانتصارية التي لوح بها الليبراليون الجدد في التسعينات. فقد بينت التجربة الملموسة انه لم يكن بالإمكان معادلة (البيزو) بالدولار إلا عبر عملية انكفاء اجتماعي لافت. فما بين العامين 1991 و 1998 سجلت الأرجنتين متوسط معدل نمو بلغ 5% مقابل 3.4% في مجمل بلدان أميركا اللاتينية. وتطورت إنتاجية الفرد في المرحلة نفسها بنسبة بلغت حوالي 30%، غير أن معدل الرواتب تراجع بنسبة 3%. وهذا هو أساس هذا النموذج، أي توزيع غير متكافئ (متفاوت) أكثر فأكثر لإرباح الإنتاجية التي استأثرت بها طبقة اجتماعية ضيقة جداً. ومن المعروف أن هذا التوزيع غير العادل وغير المقبول اجتماعياً هو من النوع الذي يتسبب بالتآكل اقتصادياً، ذلك أن غياب الدينامكية من السوق الداخلية لا يشجع الاستثمارات في النهاية ويكسب الطبقة الحاكمة تصرفاً ربيعياً مكشوفاً. هذا مع العلم أن ما أودع في الخارج من ثروات الزعماء السياسيين والنقابيين وأرباب العمل الأرجنتينيين بلغ (120) مليار دولار. ولمزيد من التفاصيل عن المشهد الاقتصادي خلال الفترة 1992 – 1998 انظر الجدول ادناه

جدول رقم (1)

الأرجنتين: المؤشرات الاقتصادية الأساسية خلال الفترة 1992 – 1998
(التغيير السنوي %)

| التفاصيل | 1992 | 1993 | 1994 | 1995 | 1996 | 1997 | 1998 |
|------------------------------|-------|-------|-------|-------|------|------|------|
| الناتج المحلي الإجمالي | 9.6 | 5.7 | 5.8 | - 2.8 | 5.5 | 8.1 | 3.9 |
| أسعار الاستهلاك | 17.5 | 7.4 | 3.9 | 1.6 | 0.1 | 0.3 | 0.7 |
| الأجور الحقيقية (1995 = 100) | 101.7 | 100.4 | 101.1 | 100.0 | 99.9 | 99.3 | 99.0 |
| معدل البطالة (في المدن) | 7.0 | 9.6 | 11.5 | 17.5 | 17.2 | 14.9 | 12.9 |

المصدر: Urszula Zuaławska, Argentyski kryzys walutowy – geneza, *Bank i Kredyt*, kwiecień 2003, s.40.

وإضافة لذلك فقد شهدت هذه الفترة ارتفاعاً كبيراً في حجم المديونية الخارجية للأرجنتين. ففي الوقت الذي بلغت هذه المديونية (62.8) مليار دولار في عام 1992 فإنها قفزت الى (140.5) مليار دولار في عام 1998. وبالمقابل ارتفع العجز في الميزان التجاري خلال نفس الفترة من (5.5) مليار دولار الى (7.6) مليار دولار⁸⁸.

و كان من المفترض ان يصوت خلال شهر ديسمبر 2001 البرلمان الأرجنتيني على موازنة 2002 "العجز صفر" بمقتضى الوعود المقدمة مقابل مساعدة بقيمة (40) مليار دولار، ممنوحة من صندوق النقد الدولي منذ سنة .

كما ان المفاوضات داخل الحكومة بين الأحزاب في السلطة مع مسئولى صندوق النقد الدولي قد فشلت. و بسبب عدم التوصل إلى حل، فقد بادر صندوق النقد الدولي الى وقف قروضه إلى الأرجنتين، الأمر الذي جعل البلاد متخلفة عن الدفع. و هنا عمت الكارثة.

في آخر إجتماع عقده صندوق النقد الدولي برئاسة الألماني (هورست كولير) لبحث الوضع في الأرجنتين، توصل المجتمعون إلى قناعة بأن العجز في "الموازنة صفر" لم يتحقق، و أن الانتاج شل بالكامل، وأصبحت خزينة الدولة فارغة. وفي هذه الحالة لن يستطيع صندوق النقد الدولي أن يوصي بدفع قسم من (1) مليار دولار، المبلغ المقرر لشهر ديسمبر بقيمة (1.264) مليار دولار في اطار برنامج الـ (40) مليار دولار. و قال الناطق الرسمي للمؤسسة المالية الدولية توماس داوسن أن "على السلطات

⁸⁸ Comp: Urszula Zuaławska, "Argentyski kryzys walutowy – geneza", *op, cit*, s.41, tab.2.

الأرجنتينية أن تحقق أهداف البرنامج التي حددتها، قبل أن تتسلم دولارا واحدا". و كان صندوق النقد الدولي و على رأسه الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها أكبر شريك في الصندوق قد لعبا دورا كبيرا في مجارة الأرجنتين في تمويل سياساتها الخاطئة التي اتبعتها الحكومة. فقد استمر الصندوق في تجاهل الموقف المتداعي في الأرجنتين على الرغم من أنه كان بالاجدر أن يوقف تمويل السياسات الخاطئة منذ أعوام مضت. فمشكلة الاعتماد على القروض الخارجية لتمويل العجز الحكومي هو مزيد من الاعباء بما فيها خدمة تلك الديون و تأخير الدفع أو تخفيض العملة في تلك الظروف عادة ما يؤديان إلى عدم استقرار الاسواق المالية و حدوث أزمات بالتبعية لدول الجوار⁸⁹.

و لا يمكن للمرء أن يحصي كم هو عدد المرات التي طرح فيها صندوق النقد الدولي برامج إنقاذ مالي لهذه الحكومة أو تلك التي تواجه أزمة اقتصادية. كما لا يمكن أن نحصي أيضا الدعم "غير المشروط" الذي قدمته هذه المؤسسة المالية الدولية لبعض رؤساء الدول، على الرغم من أنهم ليسوا فاضلين ولا ديمقراطيين، و لكن لأن هذا الدعم يخدم المصالح السياسية و التجارية والاقتصادية للولايات المتحدة الأميركية فقط.

وتطبيقا لبرنامج صندوق النقد الدولي وبضغط من الولايات المتحدة، قامت الأرجنتين بخصخصة شركات القطاع العام. وبما أن البلدان المجاورة خفضت عملاتها الوطنية، و الدولار في ارتفاع مستمر، فقد انهارت المنافسة الأرجنتينية. و قاد استمرار التكافؤ بين الدولار و البيزو إلى إجبار البنك المركزي الأرجنتيني على رفع معدلات الفائدة. و كانت النتيجة أن أصبح النمو الاقتصادي سلبيا، و سقطت بذلك الأرجنتين في دوامة اللولب المعروف او الحلقة المفرغة:

- الركود الاقتصادي يعمق العجزات في الموازنة؛
- و المستثمرون الأجانب فقدوا الثقة، و المطلوب زيادة أكثر في معدلات الفائدة؛
- و لجأت الحكومة إلى تخفيض النفقات العامة؛
- الأمر الذي قاد إلى تعمق الأزمة الاقتصادية.

و لما كانت الحكومة الأرجنتينية لا تملك إمكانيات اللجوء إلى تخفيض عملتها الوطنية، فإنها أصبحت تطلب بإلحاح رؤوس الأموال الأجنبية من أجل تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات. و هذا ما قاد إلى تقادم مديونية الأرجنتين الخارجية التي انتقلت من (62) مليار دولار الى أكثر من (150) مليار دولار، أي ما شكل نصف الناتج الداخلي الخام، و إلى طلبها الدعم المالي الضروري من صندوق النقد الدولي من أجل تسديد ملياري دولار كدين انتهى اجله يوم 19 كانون الاول/ديسمبر 2001.

وبما أن الحكومة الأرجنتينية عجزت عن دفع هذا الدين، فقد أعلن هذا البلد إفلاسه المالي أمام المجتمع الدولي.

إن الإفلاس المالي الأرجنتيني الذي حدث بعد أحداث 19 ديسمبر 2001 مثل نهاية "المعجزة" الأرجنتينية" لعقد التسعينات، التي حصلت على أرباح كبيرة من الشركات المتعددة الجنسية، و سمحت للعديد من الموظفين الكبار بمراكمة ثروات فاحشة بسبب انتشار الرشوة و الفساد على رأس قمة السلطة السياسية. فقد "الهف" الحكام الموارد التي دخلت إلى البلاد من عمليات الخصخصة الشاملة، و جعلت الاقتصاد الأرجنتيني خاضعا للمضاربة، و تابعا للخارج. هذه الموضوعات تظهر ان الفساد ليست صناعة محلية صرفة بل عالمية البعد، و "فضيلة" الفاسدين في بلادنا انهم "شفطوا" كل الثروة الوطنية وسرقوها جهارا نهارا، و "على عينك يا تاجر"! كما يقول المثل الشعبي .. دون ان يتعرضوا الى اية متابعة او محاسبة.

⁸⁹ المصدر السابق.

كما أن هذا الإفلاس يعتبر إخفاقا كبيرا لصندوق النقد الدولي الذي كان يتابع بدقة متناهية حسابات الأرجنتين المالية منذ عشر سنوات، إذ أظهر الصندوق عجزا واضحا في ضمان التوازن المالي لهذا البلد، و لكل البلدان في "عالم الجنوب" التي تمثل لأوامره و خطته المتعلقة بالإصلاح الهيكلي لاقتصاداتها.